المحاضرة الأولى والثانية

01 و 02

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

دروس في مقياس

السياسات الاقتصادية

- مجموعة دروس موجهة لطلبة السنة أولى ماستر
- تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

(السداسي الأول)

إعـداد: د. عبد الجليل شليق

2023/2022

المحاضرتان الأولى و الثانية

أولا – السياسة الاقتصادية

Economic Policy

1-تعريف السياسة الاقتصادية

السياسة الاقتصادية هي مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية: نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية.. فالسياسة الاقتصادية هي مجموع التصرفات الفعلية المتبعة في المجال الاقتصادي ويجب ان تكون هذه التصرفات من الكثرة حتى تعطي مضمونا لمفهوم السياسة الاقتصادية.تعبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية واع منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، اي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين راس المال.

وتعد الاختيارات السياسية والاقتصادية مترابطة فيما بينها، إذ تتأثر توجهات السياسة الاقتصادية بالنظام الاقتصادي السائد في الدولة. حيث تنطلق لتصحيح الاختلالات الاقتصادية من منظور رؤى النظام الاقتصادي المتبع؛ وتنطوي السياسة الاقتصادية على:

-الأهداف.

-مدة تطبيق السياسة الاقتصادية.

- الوسائل الاقتصادية المستعملة

ويشير مصطلح السياسة الاقتصادية أيضا إلى أنها وسيلة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحديد اتجاهاته؛ أو هي مجموع القرارات التي تتخذها الحكومة بهدف التأثير في السلوك الاقتصادي والتحكم فيه، كالقرارات التي تخذها بخصوص الإنفاق الحكومي والضرائب، أو الكتلة النقدية، وتتكون السياسات الاقتصادية من عدة سياسات أخرى، لكل منها درجة من الأهمية تختلف عن الأخريات، وفقا للنظرية أو وفقا لما يتم رؤيته في الواقع العملي من قبل المسؤولين والمنفذين للسياسات الاقتصادية

إجمالا يمكن أن نعرف السياسة الاقتصادية بأنها الخطة الاقتصادية الكلية التي تتحدد فيها الأهداف الاقتصادية المرجو تحقيقها خلال مدة زمنية محددة، بحيث ترمي السياسة الاقتصادية إلى تحقيق مستوى عالٍ من الأداء الاقتصادي وزيادة سريعة في الإنتاج.

2-أهداف السياسة الاقتصادية

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية هي المبتغى الاقتصادي الذي يعبر عن الطموحات الاقتصادية والسياسية للدولة، وهي تحقيق الآتي:

- 2-1- معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.
- 2-2- نسبة توظيف عالية وبطالة منخفضة.
- 2-3- استقرار في المستوى العام للأسعار.
- 2-4- توازن في ميزان المدفوعات.
- 2-5- أهداف اجتماعية.

المربع السحري لكالدور

لخص كالدور الأهداف الاقتصادية الكلية للسياسة الاقتصادية في أربعة اهداف أساسية أُطلق عليها المربع السحري لكالدور.

نيكولاس كالدور (1908-1986)

نيكولاس كالدور اقتصادي وأكاديمي بريطاني من أصل بلغاري، وأحد أبرز منظري المدرسة الكينزية في علم الاقتصاد، قدم المشورة للحكومات العمالية بزعامة حزب العمال التي تولت حكم بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية ولحكومات بلدان أخرى عديدة في مجال السياسات الاقتصادية، اشتهر بمربعه السحري الذي يتفقد أداء الاقتصاد عبر أربعة مؤشرات أساسية.

المربع السحري لكالدور

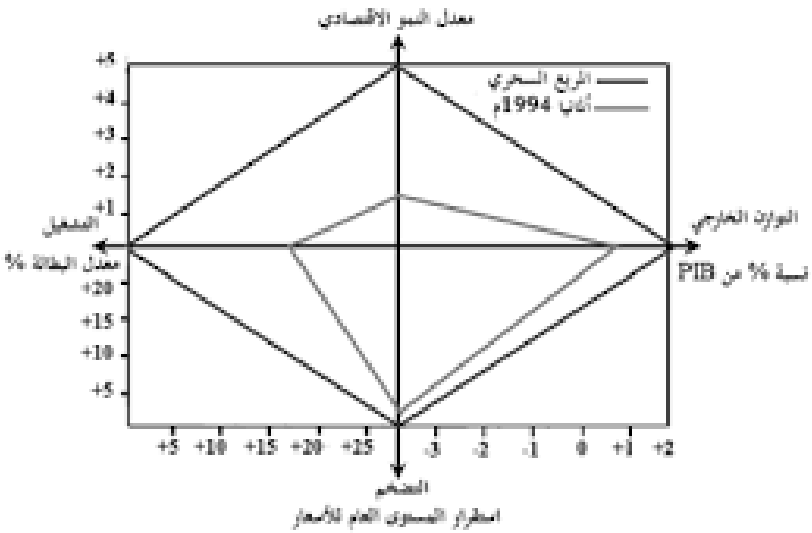

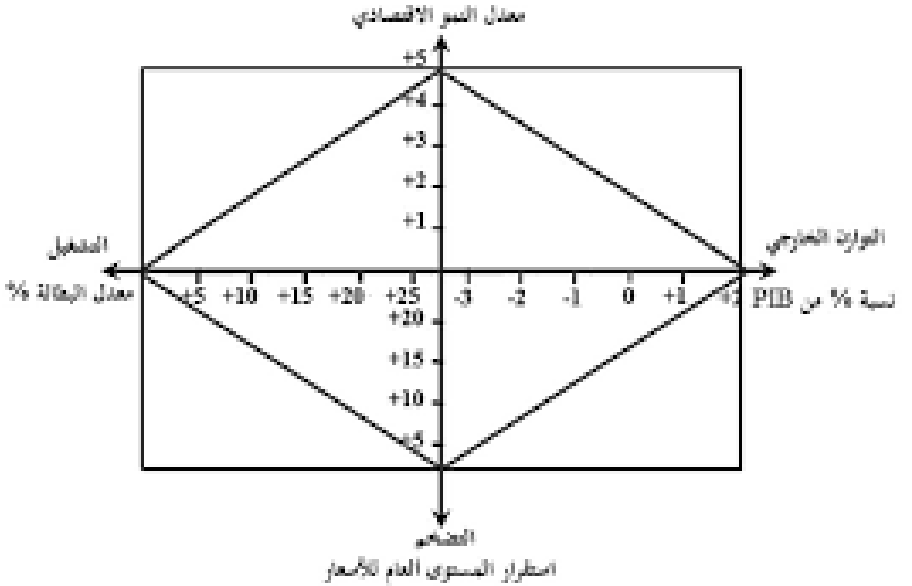

1-2- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة:

وهو الهدف الاكثر عموميه حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الامه. وعاده ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو، الا ان هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، كما ان المحاسبة الوطنية لا يمكنها حاليا ادراج التكاليف الفعلية للحصول على المنتجات مثل تكاليف التلوث، تدهور البيئة، الاثار الخارجية

كما تواجه المحاسبة الوطنية مشكله الاقتصاد الموازي الذي يتكون من الأنشطة غير المصرح بها وأحيانا غير الشرعية، ويعتبر حجم القطاع الموازي هاما في بعض الاقتصاديات اذ يصل فيها الى 20٪ من الناتج المحلي الخام.

الا انه بالرغم من هذه المشاكل يبقى الناتج المحلي الخام الأداة المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي ذلك ان النمو الاقتصادي هو فعل تراكمي لا يمكن رصده الا بعد مرور فتره زمنيه

الناتج المحلي الإجمالي
Gross Domestic Product
GDP

.وبالتالي يتحقق النمو الاقتصادي من خلال المحافظة على نمو إجمالي الناتج المحلي الذي يعبر عن كل الأنشطة الاقتصادية، والهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات هو إنتاج السلع والخدمات التي تشبع رغبات الأفراد وتحقق لهم مستوى مرتفعا نسبيا من المعيشة؛ وإجمالي الناتج المحلي هو قيمة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة وبالنسبة للاقتصاد ككل فإن قيمه الناتج الإجمالي تمثل قيمة دخول كل عناصر الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه.

وعليه فإن أفضل قياس وأشمله لمجمل إنتاج أي اقتصاد ، هو معرفة إجمالي الناتج المحلي "GDP" له ، فهو المعيار الصحيح والمناسب للقيمة النهائية في السوق لكافة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال عام معين.

ويعتبر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المقياس الأكثر وضوحا للإنتاج، فهو بمثابة الرقيب الساهر على نبض الاقتصاد.

يقصد بالناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقي **Real Gross Domestic Product (Real GDP** المقياس الذي يعكس قيمة جميع السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة مُعبّرًا عنها بأسعار سنة الأساس مع مراعاة آثار التضخم أو الانكماش عند قياس الناتج الاقتصاديّ.

2-2- تحقيق نسبة توظيف عالية وبطالة منخفضة.

تعتبر معدلات التوظيف والبطالة أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي وأكثرها التصاقا بمشاعر الأفراد، فالناس يتوقون إلى وظيفة مرتفعة الأجر، دون الحاجة إلى الانتظار طويلا في طابور الباحثين عن العمل؛ كما يطمحون إلى الوظائف ذات التأمين الجيد والمزايا المرجوة منه.

وعليه من أهداف السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي تلك التي تحقيق مستوى التوظيف العالي، ويقابلها مستوى منخفض من البطالة؛ وتمثل معدّلات البطالة قوة العمل المعطلة التي تشمل العمالة غير الموظفة، ويستثنى الأفراد المتعطلين ولا يبحثون عن عمل.

وتعكس هذه المعدلات للبطالة حالة دورة النشاط الاقتصادي، فإذا هبط الناتج انخفض معدل الطلب على العمالة وارتفعت نسبة البطالة

2-3- الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار (الحد من التضخم):

استقرار الأسعار لا يعني بالضرورة أن يكون معدل التضخم مساويا للصفر. حيث أن هدف التصفير قد لا يمكن تحقيقه عمليا ولا يكون مرغوبا فيه. والزيادة في الإنتاج قد يصاحبها زيادة التكاليف في بعض الأحيان ولذا لا بد من زياده الأسعار لتغطية الزيادة في التكاليف أي أن زيادة الأسعار في هذه الحالة تعد حافزا أساسيا لزياده الانتاج.

ومن ناحية أخرى قد ترتفع أسعار الواردات من السلع النهائية والوسيطة وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية حتى إذا لم يرغب البائعون في ذلك.

والتضخم قد يكون أحد الوسائل المرغوب فيها لتمويل التنمية في المجتمع، حيث تلجأ الحكومة إلى فرض ضرائب على المبيعات من بعض السلع الاستهلاكية وتمول بحصيلتها بعض المشروعات الإنتاجية ولما كان الانفاق على مثل هذه المشروعات لا يصاحبه زيادة فورية في الانتاج فإن ذلك معناه زياده الطلب الكلي دون زياده مباشرة في الإنتاج يؤدي إلي ارتفاع الأسعار.

إذن هذا يعني أن هدف استقرار الأسعار لا يعني أن يكون معدل التضخم مساويا للصفر وإنما يعني المحافظة على ثبات معدل التضخم عند مستوى منخفض نسبيا ولا يجب أن يفوق معدل التضخم الزيادة في متوسط الدخل للطبقة الضعيفة أو محدودة الدخل؛ لأنه إذا حدث ذلك سيحصل انخفاض في الدخل الحقيقي لهذه الفئه من المواطنين مع مرور الزمن وهو ما يترتب عليه سوء توزيع الدخل في المجتمع.

لذلك تعتبر مشكلة التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية وهي تُعَد الأكثر شيوعا في عالمنا المعاصر، حيث شغلت الاقتصاديين لفترة طويلة من الزمن، نظرا للانعكاسات السلبية التي تخلفها هاته الظاهرة على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تعاني منها سواء دولة متقدمة كانت أو دولة نامية.

ولا زال هدف مكافحة التضخم وضبطه واستهدافه والمحافظة على استقرار الأسعار من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها، والبحث عن الطرق والسياسات الموصلة لكبحه وضبطه فقد أصبحت هذه الظاهرة تحظى بأهمية بالغة، ومن أكثر المشاكل التي تتعرض للبحث والتحليل نظرا لما تخلفه من آثار على مختلف المستويات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

2-4- الحد من العجز في ميزان المدفوعات.

يضم ميزان المدفوعات عددا كبيرا من المعاملات الاقتصادية، تخضع لتصنيفات مختلفة تشكل ارصدة فرعية تجتمع فيما بينها لتشكل لنا رصيدا إجماليا يمثل ميزان المدفوعات لدولة ما في فترة زمنية، فهذا الأخير هو عبارة عن ملخص لكل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي استيرادا وتصديرا وتدفقات رؤوس الأموال المختلفة وميزان الخدمات المتنوعة والهبات والمساعدات الدولية وجميع كميات الذهب الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية محددة؛

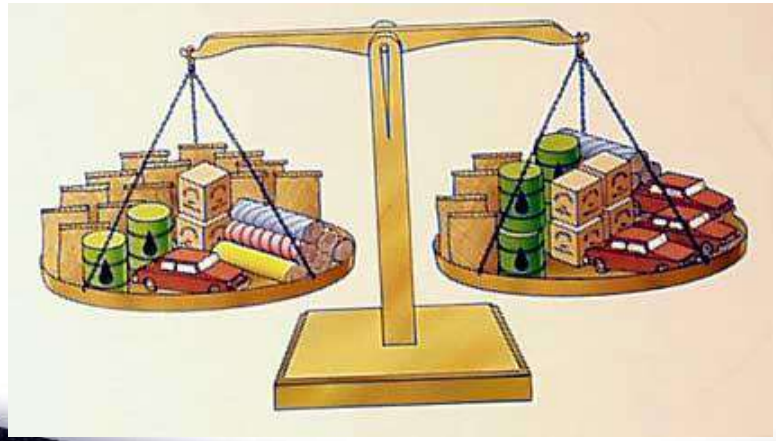

من بين الأهداف التي ترمي إليها السياسة الاقتصادية الكلية هي تأمين التوازن في ميزان المدفوعات؛

فالدولة التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ إجراءات محددة من شأنها أن تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها أو على الأقل توازنه

2-5- أهداف اجتماعية.

للسياسة الاقتصادية أهداف أخرى غير اقتصادية بحتة، متعلقة أساسا بالشق الاجتماعي؛ حيث أن الدولة تعمل على إحلال الاستقرار والتماسك الاجتماعي من خلال الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالسعي لتوفير ما يحتاجه المجتمع من سلع وخدمات وخاصة الأساسية، ومنها توفير مناصب عمل لائقة تمكنه من أدنى حدود العيش الكريم في ظل توزيع عادل للثروات، وتناسق في شبكة الأجور.

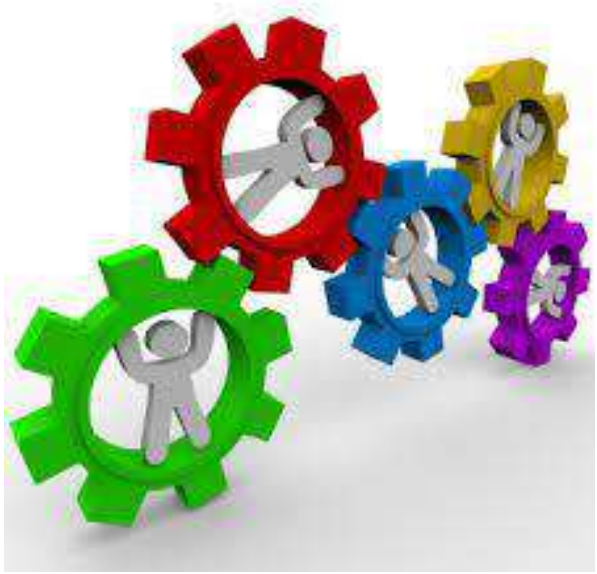

وتعمل الدولة على إنشاء البنى التحتية للأفراد والمشروعات على حد السواء؛ بالإضافة إلى خدمات الصحة والتعليم؛ وينعكس استقرار الشق الاجتماعي على الأداء الاقتصادي في البلاد، وهو صمام أمان يعطي للدولة الهامش الأكبر لتفعيل أدوات السياسة الاقتصادية وتطبيقها، حينما يكون أفراد المجتمع ممكنين من العيش الكريم وعلى وعي تام بالتوجهات الاقتصادية لبلدانهم؛ ومن ثم التناغم الإيجابي بين توجهات الدولة اقتصاديا وقبول الأفراد لها والحرص على إنجاحها بكل ثقة في الخطة الاقتصادية التي رسمتها الدولة

3- أدوات السياسة الاقتصادية:

تتكون السياسة الاقتصادية من مجموعة من السياسات الاقتصادية لكل منها جملة من الأدوات والإجراءات تتخذها لتحقيق أهدافها ضمن خطة السياسة الاقتصادية للدولة.

لم نجد اتفاقا واضحا في ضبط أجزاء أو عناصر أو مكونات السياسة الاقتصادية، فتجد بعض المكونات التي يضيفها باحث حينا يسقطها غيره حينًا آخرًا؛ إلا أنه يكاد يكون هناك اتفاق على السياسات الثلاث ممثلة في:

1. السياسة المالية
2. السياسة النقدية
3. السياسة التجارية

ما أضيف للسياسات الثلاث، على سبيل التدليل لا الحصر، ما يلي:

- تشمل السياسات الاقتصادية عددا من السياسات أهمها: السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية، ويضاف سياسة الدين العام وسياسة التدخل المباشر في الأسواق.

- ونجد أيضا من قسّم السياسة الاقتصادية إلى مجموعتين من الأدوات: أدوات أو وسائل معرفية، وأدوات للتدخل؛ أما الأدوات المعرفية فهي التي تسمح بإعداد واتّخاذ القرارات الاقتصادية ومن هذه الأدوات المحاسبة الوطنية والجهاز الإحصائي. أمّا المجموعة الثانية من الأدوات "أدوات التدخل" فتضم سياسة الميزانية والضرائب (السياسة المالية)، السياسة النقدية، السياسة الصناعية، السياسة الزراعية، سياسة إصلاح الضرائب، سياسة الصرف.

وما أضيف للسياسات الاقتصادية فمنها ما هو وسائل مساعدة ومكملة كالجهاز الإحصائي، ومنها ما ينحصر في إجراءات محدودة تقوم بها السلطات لتنظيم قطاع أو سوق، ولا ترقى هذه الإجراءات لأن تكون سياسة في حد ذاتها، فمثلا عملية تسقيف الأسعار لا تعتبر سياسة بل إجراء؛ فإذا أرادت السلطات في البلاد التحكم في أسعار سلعة ما ومنع سعرها من الانفلات نحو بؤر التضخم، أو بشكل عام توسعة سوق أو تحجيمه أو تشجيع قطاع إنتاجي صناعي أو فلاحي...فإن السلطة تلجأ إلى البنك المركزي لتطلب منه التوجه بالتمويل نحو القطاعات المستهدفة وهو ما يجعل هذه الإجراءات تندرج ضمن السياسة النقدية.

وعن سياسة الدين العام، فهي تتعلق باستدانة مصالح الحكومة ممثلة في خزينة الدولة من طرف البنك المركزي والقطاع البنكي ككل، وهذا لتغطية نفقاتها بسبب انحسار الموارد المالية أو تأخرها وهو ما يندرج ضمنا تحت السياسة المالية وكذا السياسة النقدية.

وعن سياسة الإدارة المالية الدولية فهي تُعنى بموقع الدولة في الأسواق المالية العالمية ووضعية استثماراتها المالية، ومدى التحكم من خلال هذه العمليات المالية الخارجية في ضبط والحفاظ على أسعار صرف العملة الوطنية بما يتناسب ووضعية الاقتصاد.

وإن كانت الإجراءات المتعلقة بالمالية الدولية قد شهدت توسّعا بسبب زيادة العلاقات الدولية وتشعبها، إلا أنه وما دام ذلك يتعلق بالتعامل مع الخارج يجعل من هذه الإجراءات تدخل ضمن السياسة التجارية.

4-خطوات إعداد السياسة الاقتصادية:

حينما تتضح أهداف الاقتصاد الكلي وتصبح مميزة، ويتعلق الأمر ما إذا كان النظام الاقتصادي قادرا على تحقيق هذه الأهداف أم لا؛ فإذا لم يكن ذلك، فيجب تشكيل السياسات الاقتصادية القادرة على تفضيل النتائج المرجوة، ويكون بين أيدي المسؤولين الاقتصاديين حزمة من السياسات مثل السياسة النقدية، سياسة الصرف والسياسة التجارية وكذا السياسة المالية، ويكون من المهم الفهم والتقدير الصحيحين لمجموعة الآثار للسياسة المعطاة قبل اختيار سياسة بديلة أخرى أو توقيفها، لغرض الوصول إلى أهداف متعددة

يتطلب أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية توفر شرطين أساسين هما:

- الاستخدام الكامل لجميع الموارد المتاحة؛
- تحقيق أقصى إنتاج ممكن من الموارد المستخدمة.

وهناك خطوات عديدة يجب إتباعها لإعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية نذكر منها:

1❖❖ تحديد الهدف:

عند وضع السياسة الاقتصادية لا بد من تحديد الهدف الذي يجب على السياسة الاقتصادية تحقيقه؛ ولتحديد الهدف لا بد من تحديد المشكلة التي من أجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية؛ وتحديد المشكلة بدورها يتطلب تفهم الأحوال والظروف التي تحيط بالمشكلة.

فإذا أردنا محاربة ظاهرة التضخم مثلا؛ فإن عملية تحديد المشكلة في هذه الحالة تتطلب معرفة نوع التضخم الموجود ودراسته وتحليله إلى عوامل مختلفة، وإذا ما تم ذلك، يمكن تحديد الهدف الذي نريد من أجله محاربة التضخم.

2❖❖ تحديد السياسة البديلة:

من المفيد تحديد جميع الإمكانيات أو الطرق التي يستطيع الاقتصادي أن يسلكها من أجل تحقيق أهدافه، مثالا على ذلك يمكن عادة محاربة التضخم بإحدى الأساليب الآتية:

- تقليص الإنفاق الحكومي.
- تجميد الرواتب والأجور.
- إتباع سياسة ضريبية تمتص الفائض في الكتلة النقدية.
- مراقبة الائتمان عن طريق أدوات السياسة النقدية.

3❖❖ تحليل دقيق لكل السياسات البديلة:

يجب أن تدرس كل سياسة مقترحة بعناية ودقة، وتحدد الآثار التي سوف تنتج عنها، ففي المثال السابق - عن التضخم - يجد الاقتصادي عددا من النظريات التي تشرح له ما يحدث في الاقتصاد، عندما تزداد الضرائب أو يقلص الائتمان المصرفي أو الإنفاق الحكومي أو يتم ربط الأجور بالأسعار؛ وبذلك يختار بين الحلول المقترحة ويتبنى الحل الذي يراه مناسبا.

4❖❖ مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي:

عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات، يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي ومدى نجاعتها، حتى نتمكن من تقييم التوقعات على ضوء الخبرة الماضية، مما يساعد على الاستمرار في تبني السياسة المختارة أو البحث عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

المحاضرتان الثالثة والرابعة
03 ،04

دروس في مقياس

السياسات الاقتصادية

- مجموعة دروس موجهة لطلبة السنة أولى ماستر
- تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

(السداسي الأول)

إعـداد: د. عبد الجليل شليق

2023/2022

المحاضرتان الثالثة و الرابعة

ثانيا – السياسة المالية

Fiscal Policy

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى في الفكر المالي والاقتصادي الحديث، وقد ازدادت أهميتها بسبب المتغيرات المتعددة التي طرأت على المجتمعات الحديثة سواء المتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

وتعتبر السياسة المالية من أهم ركائز السياسة الاقتصادية التي تستعملها الدول لعلاج الاختلالات وتحقيق درجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي خاصة في مستوى الأسعار معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وبذلك يتوسع أو يتقلص دور السياسة المالية تبعا لدرجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

أولا- ماهية السياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية

وعلى هذا الأساس نسعى في هذه المحاضرة إلى بيان وضبط مفاهيمي للسياسة المالية تحت عنوان الإطار النظري للسياسة المالية، حيث في البداية يتعين علينا تعريف السياسة المالية، لإزالة ما يشوب مفهومها من غموض، ثم إبراز أهدافها والدور الذي تقوم في الاقتصاديات المتقدمة والنامية، ثم البحث في أدواتها المختلفة وأثارها الاقتصادية الكلية ثم عرض أداة سياسة الأسعار والأجور وآلية عمل السياسة المالية في الاقتصاد

1- مفهوم السياسة المالية وأهدافها

1-1- مفهوم السياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية من كلمة فرنسية"fisc" وتعني بيت المال أو الخزانة، والفكر المالي يزخر بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نذكر منها:

يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية

يمكن استخلاص تعريف مناسب للسياسة المالية: وهي أداة من أدوات الحكومة التي من خلالها تؤثر على النشاط الاقتصادي أو هي أسلوب أو برنامج عمل مالي تسطره الحكومة (وزارة المالية أو السلطة المالية) بناء على قرارات رشيدة تتخذها في بداية السنة المالية، مستخدمة بذلك أدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة محققة استدامة مالية قصد الوصول إلى عدة أهداف في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وترسيخ العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخول والعمل على رفاهية المجتمع من خلال عدة سياسات كسياسة الأجور والأسعار وتجنب الآثار غير المرغوبة في المجتمع كالبطالة.

1-2- أهداف السياسة المالية

تسعى السياسات المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة، والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، وعلى العموم تشترك السياسة المالية في كل الاقتصاديات حول أهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ** تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تمثل السياسة المالية عاملا أساسيا في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي واستدامته، من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى، هذا بفضل الأدوات المتاحة لها المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام وكذلك سياسة القرض العام

من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في مستويات التشغيل والإنتاج والأسعار ذلك أن سياسات الحكومة المتعلقة بالإنفاق وجباية الأموال لها آثار هامة على مستوى التوظيف والإنتاج والأسعار في المجتمع، وتساهم السياسة المالية بأدواتها إلى جانب السياسات الأخرى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي عني السيطرة على مشكلة التضخم وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، والمحافظة على قيمة النقود داخليا وخارجيا، وضبط مشكلة التشغيل

ب ❖❖ إعادة توزيع الدخول

تتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل، فمن خلال سياسة الإنفاق العام تسعى الدولة لتقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقاً للعدالة الاجتماعية عن طريق رفع مستوى المداخيل المنخفضة، إذ تزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عن طريق الخدمات الاجتماعية المجانية وبشكل مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية

ويظهر هذا الأثر بشكل أوضح من خلال السياسة الضريبية، إذ يتم تمويل النفقات السابقة عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية التي تعمل على تخفيض دخول الطبقات مرتفعة الدخل بإخضاع الشرائح العليا للدخل إلى معدلات اقتطاع عالية. وتقوم النفقات بدور المتمم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل، بصورة غير مباشرة، لذوي الدخل المحدود.

ج ❖❖ تخصيص الموارد:

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع. وهناك وسيلتان لتخصيص الموارد هما جهاز السوق وتدخل الدولة:

-جهاز السوق: ويميزه قوى العرض والطلب ونظام الثمن المؤسسان على مبدأ سيادة المستهلك واختياره.

-تدخل الدولة: قد يعجز جهاز السوق أحيانا من تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد، فهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها، أي في حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع

هناك بعض الإجراءات التي تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات ذات الأولوية والتي تدخل في إطار السياسة المالية نذكر منها:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محدودة.
- الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية.
- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها.
- تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة.
- الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من النفقات المتعلقة بالبنية التحتية للاقتصاد

د ❖❖ تحقيق التنمية الاقتصادية

يساهم الإنفاق العام في تمويل التنمية الاقتصادية و المجتمعية، وهذه الوظيفة المالية التقليدية مثلت الدور الأساسي للدولة المتدخلة، وهي الأساس لبرامج الأعمال الكبرى المنفذة خلال القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية، أما في القرن العشرين فقد شهدت هذه الوظيفة طفرة كبيرة من خلال النمو الهائل للنفقات الاستثمارية وكذلك النفقات التحويلية، والنفقات الخدمية الموجهة لتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية

إذا كانت وظيفة الضريبة في المالية التقليدية تنحصر في تمويل إيرادات الخزينة العمومية فإنه ومع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أضحت الضريبة تلعب وظائف هامة ومتعددة في المالية المعاصرة، فقد أصبحت أداة رئيسية تتحكم من خلالها الدولة في النشاط الاقتصادي، لدرجة أن السياسة الضريبية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية تتكامل وتندمج مع السياسة الاقتصادية

3.1. أدوات السياسة المالية

تستخدم الحكومة السياسة المالية للتأثير في النشاط الاقتصادي، وذلك باتخاذ حزمة من التدابير تنفيذا لبرامجها المالية والاقتصادية وتحقيقا للأهداف الكلية من خلال أداوت السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق العام الحكومي، الإيرادات العامة، والموازنة العامة والتي هي عبارة عن تشكيلة النفقات العامة والإيرادات العامة، ويأتي تفصيلها فيما يلي:

أ❖❖ الإنفاق العام الحكومي:

يعكس الإنفاق العام دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتزداد أهمية دراسة النفقات العامة مع تطور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية لكونها الأداة التي تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها؛ حيث تتمثل أهمية السياسة الإنفاقية في مجموعة التوجهات الحكومية الهادفة نحو إحداث التأثيرات المناسبة في الاقتصاد

المجال لا يفسح بإلقاء الضوء تفصيليا على كل الجوانب الخاصة بالإنفاق الحكومي إلا أنه يمكن تناول النقاط التالية:

1- مفهوم الإنفاق العام الحكومي:

يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه "مجموع النفقات والمصاريف التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات ورغبات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة".

لكن وجب التنويه إلى أن الحاجات العامة تختلف من دولة إلى أخرى، ومن مرحلة تاريخية معينة إلى مرحلة أخرى، ويقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام، ترتبط بأهداف السياسة المالية المتفق عليها، والمرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع

كما تشمل النفقات العامة جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي تقوم بها سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل، وسواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية

وبالتالي فإن الإنفاق العام يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية، التي تعتمد في التأثير المباشر في الواقع الاقتصادي و الاجتماعي

2- الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العام:

- **الأثر في الإنتاج الوطني:**

يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة، وهي غالبا سنة؛ فالنفقات العامة تؤثر في حجم الإنتاج والتشغيل، فهي قد تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني، وذلك بطريق مباشر حينما تؤدي زيادة النفقات إلى زيادة قدرة الأفراد على العمل، وعلى الادخار

- **الأثر في معدل النمو الاقتصادي:**

يمكننا أن نتوقع أثرا إيجابيا للإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في حالة زيادة الإنفاق العام الاستثماري؛ مما يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي؛ وهو ما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بشكل متزايد

وعليه قد ينظر إلى آثار النفقات العامة تبعا لتقسيماتها فالنفقات الاستثمارية مثلا تعد إنفاقا ضروريا لتنظيم المعاملات وحافزا لجذب رؤوس الأموال الخاصة بصفة عامة والأجنبية بصفة خاصة؛ مما يحفز الإنتاج نحو الازدهار ويزيد من معدلات النمو.

- **الأثر في الاستهلاك الوطني:**

تؤثر النفقات العامة في الاستهلاك بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، أما الأثر المباشر فيقصد به ما قد يحدث من زيادة مباشرة في حجم طلب الدولة وأجهزتها ومؤسساتها من السلع الاستهلاكية؛ أما الأثر غير المباشر فيتمثل في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية

- **الأثر في توزيع الدخل الوطني:**

يعتبر موضوع توزيع الدخل من الموضوعات الهامة في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدراسات المالية، فهو يرتبط بعلاقة وثيقة مع نظرية الإنتاج، ويتوقف على الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة، ويؤثر الإنفاق في توزيع الدخل من خلال:

- تتدخل الدولة عن طريق النفقات الحقيقية في التوزيع الأولي للدخول، التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، وهو ما يعني أن هذه النفقات الإنتاجية، تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج التي أسهمت في خلق هذه الزيادة في الإنتاج، وهي الأجور والفوائد والريع والأرباح؛ أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخول بين المنتجين
- تتدخل الدولة في التوزيع النهائي بحيث تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول النقدية والعينية الناجمة عن التوزيع الأول من خلال النفقات التحويلية، لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين وتعتمد الدولة بشكل كبير على الأدوات المالية، في إعادة التوزيع في رفع مستوى رفاهية المواطنين، أو الرفاهية الجماعية أو القومية، ولتحقيق أكبر إشباع جماعي ممكن

- الأثر في المستوى العام للأسعار:

يكون أثر الإنفاق العام في الأسعار أكثر فاعلية إذا أدى إلى زيادة القدرة الشرائية لهم، فالإنفاق الموجه إلى زيادة الاستهلاك يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار في المدى القصير ويستمر إذا لم يقابله توسع في الإنتاج على المدى الطويل، كذلك يتفاوت أثر الإنفاق الحكومي على الأسعار بتفاوت مستويات النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع، والملاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي خلال فترات الكساد والانكماش الاقتصادي يكون أثره ضعيفا على مستويات الأسعار، بعكس لما يكون الاقتصاد في حالة رواج اقتصادي حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار

ب ❖❖ الإيـرادات العـامة:

❶- مفهوم الإيرادات العامة:

تعتبر الإيرادات العامة مهمة في تشكيلة الموازنة العامة للدولة، وبدون الإيرادات العامة لا يمكن للدولة أن تنفق أو تنفذ برامجها الاقتصادية والتأثير في النشاط الاقتصادي، وتتعدد مفاهيم الإيرادات العامة ونأتي بتعريف لها:

الإيرادات العامة هي" مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

2-تصنيفات الإيرادات العامة:

يمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى إيرادات عامة عادية؛ وإيرادات عامة غير عادية

- الإيرادات العامة العادية:

مجموعة الإيرادات التي تتصف بالدورية والانتظام كالضرائب الرسوم، وإيرادات ممتلكات الدولة وهي: الضرائب-الرسوم-الدومين

أ- تعريف الضريبة:

تحتل الضرائب مقارنة مع بقية الموارد الأخرى للدولة مكانة كبيرة، ويتجلى ذلك من خلال اهتمام الكثير من الباحثين في علم المالية العامة؛ لأنها تعتبر موردا رئيسيا من موارد الدولة الحديثة.، ولقد عرفت الضريبة "على أنها اقتطاع نقدي جبري نهائي من الدولة بلا مقابل وفقا لمقدرة الممول على الدفع لتغطية النفقات العامة وتحقيق أهداف المجتمع"، أو أنها اقتطاع نقدي ذو سلطة نهائية دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة وجماعاتها المحلية) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية.

أما السياسة الضريبية فهي تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العامة من وجهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من وجهة ثانية

ب- الرسـوم:

الرسم هو "مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل

وكان للرسوم سابق أهمية كبيرة في موارد الدولة، ومع تقدم الاقتصادي فقدت هذه الأهمية نظرا لتحديد الرسم في حدود تكلفة إنتاج الخدمة أو أقل؛ ولكن ومع ذلك ما زالت تشكل نسب من الإيرادات العامة يمكن استعمالها كوسيلة من وسائل توجيه الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية

ج- الدومين (الإيرادات من ممتلكات الدولة):

ويقصد بالدومين كل ما تمتلكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة، وسواء كانت أموالا عقارية أو منقولة.

- الإيرادات العامة غير العادية (القروض العامة والإصدار النقدي الجديد):

- القروض العامة :

قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، فالقروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية لمجابهة عجز حقيقي يرجع إلى عدم كفاية حصيلة الضرائب لتغطية النفقات العامة، وهي أداة مهمة لتحقيق أهداف الدولة لزيادة الدخل واستقراره، وحسن توزيعه، فيستخدم القرض لدرء الأزمات

-الإصدار النقدي الجديد:

عندما تستنفد الدولة زيادة الضرائب وطلب القروض العامة، وتكون في حاجة لتمويلات أخرى في نفقاتها، تلجأ إلى وسيلة أخرى لسد العجز الحاصل في الموازنة. فتقوم الحكومة بالإصدار النقدي الجديد خلال فترة معينة وبنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني. ويشترط في الإصدار الجديد لتلافي الآثار التضخمية: أن يخصص الإصدار لإقامة مشاريع تؤدي إلى التوسع في الإنتاج، وأن يكون الإصدار على دفعات صغيرة تتباعد فترات إصدارها

3-الآثار الاقتصادية الكلية للإيرادات العامة

- **الآثار الاقتصادية للضرائب:**

إن تطبيق السياسة الضريبية قد ينشأ عنه عدة آثار اقتصادية نذكر منها:

- **الأثر في الاستهلاك:** إن فرض الضريبة يؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل وبالتالي تقليل الاستهلاك، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وذلك يتوقف على مرونة الطلب على هذه الأخيرة، فيقل تأثير فرض الضريبة على السلع الضرورية
- **الأثر في الإنتاج:** تؤثر الضرائب في الإنتاج من جوانب مختلفة، ويظهر من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية (الادخار، الاستهلاك والاستثمار) وتأثيرها في عناصر الإنتاج، كما تعمل على حماية الإنتاج المحلي من خلال التعريفة الجمركية، والزيادة في الإنتاج من خلال ما يعرف بالضريبة المحفزة

❖ **الأثر في الأسعار:**

يظهر لنا هذا الأثر عندما يقتطع جزء من دخول الأفراد على شكل ضرائب، وهذا ما يقلل على طلب سلع وخدمات معينة من طرف هؤلاء الأفراد، وذلك ما يؤدي إلى انخفاض أثمان هذه السلع، ثم أنه في فترات الانكماش تقوم الدولة بتخفيض الاقتطاع الضريبي، وذلك تشجيعا لزيادة الإنفاق وهذا ما يؤدي إلى حدوث الانتعاش وزيادة الطلب. فإذا استخدمت الدولة حصيلة الضرائب في عملية التداول مثل شراء السلع والخدمات ودفع أجور العاملين فهؤلاء يستخدمون هذه المبالغ في الإنفاق وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يحدث ارتفاعا في الأسعار

❖ **الأثر في توزيع الدخول:**

تعمد بعض الدول إلى انتهاج سياسات مالية ضريبية من شأنها أن تعيد توزيع الدخل والثروة، وذلك عن طريق فرض ضرائب تصاعدية أو ضرائب على زيادة رأس المال وضرائب على الثروات المكتسبة حيث تؤثر على الطبقة الغنية، كما أن الدولة تفرض الضرائب على السلع الكمالية والتي يستهلكها الأغنياء بشكل واسع، وفي نفس الوقت تعفى السلع الأساسية من الضرائب والتي يستهلكها الفقراء بشكل واسع

➢ الآثار الاقتصادية للاقتراض العام والاستدامة المالية

❖ الآثار الاقتصادية لسياسة الاقتراض العام

ينجم عن القروض العامة آثارا اقتصادية متعددة من أهمها:

-الأثر في الاستقرار الاقتصادي:

قد تحدث القروض انكماشا اقتصاديا إذا كانت داخلية، فالقروض الداخلية تعني أن الدولة تقتطع جزءا من دخول الأفراد وبالتالي تقليل الإنفاق الفردي على الاستثمار والاستهلاك؛ حيث يتحقق إخفاق مالي لدى الحكومة إذا لم يتم استخدام هذا الفائض بالوجه الصحيح من حيث دفع عملية الإنتاج وزيادته فإنه سيؤدي إلى انخفاض معدل الإنتاج الخاص وحدوث انكماش اقتصادي. وقد تؤدي إلى القروض العامة إلى التضخم. فعندما لا تستطيع الدولة زيادة إنتاجها وعرض مزيد من السلع ذات الإنتاج الوطني يقابل زيادة الدخول المتوفرة لذوي الدخول المحدودة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تدني قيمة النقد وارتفاع الأسعار

-الأثر في الاستهلاك والادخار:

تؤثر القروض العامة في الاستهلاك والادخار من خلال ما تؤديه من إعادة لتوزيع الدخول الوطنية؛ حيث يتم هذا التوزيع وذلك لصالح الميل للادخار على حساب الاستهلاك، والسبب راجع إلى التسهيلات والتشجيعات التي تقدم للمدخرين من أجل الاكتتاب في سندات القروض وهذا ما يؤدي إلى زيادة الميل للادخار وانخفاض الميل للاستهلاك

-أثر القروض الأجنبية:

أما بالنسبة للقروض الخارجية (الأجنبية) فآثارها في الاقتصاد متعلقة في النهاية بكيفية ومجال إنفاقها. يمكن أن نعدد ع آثارها الاق اد ة:

-تحسن وضعية ميزان المدفوعات للدولة المقترضة بسبب ارتفاع حجم التدفقات الرأسمالية بالعملة الصعبة إلى الداخل.

-قد يكون القرض الأجنبي سببا (إذا استخدم في أغراض إنتاجية تنموية) في زيادة تكوين رأس المال والطاقات الإنتاجية المحلية وبالتالي زيادة الناتج المحلي، بصورة أكبر من قيمة الإنفاق الاستثماري الأصلية، وخاصة إذا وجد بالاقتصاد الوطني عوامل إنتاج غير موظفة بالكامل (عاطلة).

-يمكن أن تتسبب القروض الخارجية في حالة عدم قدرة الدولة على تسديدها في تشويه سمعة البلد وجدارته الائتمانية عالميا مما يقلص من إمكانية حصولها على قروض أجنبية مستقبلا. إضافة إلى انفتاح المجال أمام الجانب المقرض (دولة، منظمة دولية...إلى غير ذلك) للتدخل في الشؤون الداخلية للبلد التي في مقدمتها رفع الدعم وما لهذا الإجراء من آثار سلبية على المجتمع.

-وهناك أثر للاقتراض الخارجي ألا وهو تحميل الأجيال القادمة الأعباء الحقيقية للقروض المتمثلة في الأقساط والفوائد، ويتم ذلك من خلال دفع الضرائب، وهذا ما يجعل الأجيال المستقبلية معاقبة بأعباء لم تستفد منها

❖ الاستدامة المالية:

إن ما ينتج عن سياسة الاقتراض من آثار اقتصادية من بينها تراكم الدين العام وخدمته على عاتق الدولة؛ ولقد شغلت قضية الدين العام فكر العديد من المفكرين وصناع القرار؛ وتعددت الآراء حول جدة الدين العام بوصفه أداة لتمويل الإنفاق الحكومي تلجأ إليه الإدارة الاقتصادية من أجل تمويل الإنفاق العام؛ وخاصة إذا ما كان حجم الإنفاق يتجاوز الإيرادات العامة.

فالدين العام هو الدين الذي ينشأ في ذمة الحكومة أو الهيئات العامة؛ والذي تظل الحكومة محملة بعبئه إلى أن يتم سداده للدائنين؛ ويشمل الدين العام؛ الدين العام الداخلي والخارجي للحكومة المركزية.

فالاستدامة المالية سلامة المالية العامة مفهومها مؤداه أن الاستدامة المالية تتحقق عندما تكون الدولة قادرة على السيطرة على الدين العام باستخدام مواردها المالية؛ ودون الحاجة إلى إجراء أي تغيير في السياسة المالية المتبعة

وتعرف حكومة الكومنولث الاستدامة المالية على النحو التالي:

قدرة الحكومة على إدارة مواردها المالية حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في الإنفاق، سواء في ذات السنة أو في المستقبل؛ وهو يضمن أن الأجيال القادمة من دافعي الضرائب لا يواجهون فاتورة استفاد منها الجيل الحالي.

لذلك فإن أي مناقشة للاستدامة المالية يجب أن تركز على الموازنة العامة للدولة؛ بما فيها جميع الالتزامات الحالية والمحتملة مسبقا.

وعلى هذا النهج نصت اتفاقية ماستريخت أن التزام دول الاتحاد الأوروبي بالقواعد المالية يضمن تحقيق الاستدامة المالية بحيث لا تتعدى نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي 60%، ولا تزيد نسبة عجز الموازنة العامة للدولة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي؛ ومع ذلك أكد" بوليتو وويكنز "على أن القواعد المالية ليست شرطا ضروريا أو كافيا لضمان الاستدامة؛ حتى في ظل تجاوز النسب المقررة بموجب تلك القواعد لأن الدولة يمكنها تحقيق معدلات النمو التي تضمن الوصول إلى الاستدامة المالية

ج- الموازنة العامة للدولة

1-مفهوم الموازنة العامة:

الموازنة العامة هي بيان: يتضمن توقعا لأرقام مبالغ النفقات العامة والإيرادات العامة لمدة لاحقة غالبا ما تكون سنة، ويتطلب هذا الطابع التقديري للموازنة العامة، أقصى درجات الدقة والموضوعية؛ لتتقلص الفجوة بين التوقّع والتقدير والواقع، ولا يمكن لمثل هذا التقدير أن يكون بمنأى عن تغيرات النشاط الاقتصادي الكلي.

تقوم أجهزة الدولة المختلفة، بتقدير حجم النفقات العامة والإيرادات العامة، اللازمة من أجل تنفيذ السياسة المالية، بحيث تأتي هذه التوقعات بصورة مفصّلة وموزّعة بين الإدارات العامة المختلفة، ومقسّمة حسب أنواعها المتعددة، وبما يتفق مع أبعاد السياسة المالية للدولة

❷-سياسة الموازنة العامة:

تلجأ بعض الدول النامية إلى سياسة التمويل بالعجز كوسيلة من وسائل تمويل التنمية، والمقصود بذلك أن تلجأ الدولة عن عمد لإحداث عجز في موازنتها العامة يمول عن طريق زيادة الائتمان المصرفي (قروض داخلية وخارجية)، وكان أنصار التمويل بالعجز يعتقدون أنه ما إن تبدأ الطاقات الإنتاجية التي ساهم التمويل بالعجز في خلقها في الإنتاج، فإن العرض الكلي سوف يتزايد وستتجه الأسعار بعد ذلك إلى الانخفاض، وقد كان لفشل سياسة التمويل بالعجز الأثر في زيادة عجز الموازنة العامة وارتفاع الضغوط التضخمية في البلاد النامية

د ❖❖ سياسة الأجور و الأسعار:

إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انتشار نظرة تشاؤمية، مردها فضلا عن النتائج السلبية للآثار التضخمية، إلى ما تحدثه سلسلة من الارتفاعات المتواصلة في مستويات الأجور، فقد تتدخل الحكومة بفرض رقابة مباشرة على حركات الأسعار والأجور، باعتبار هذه الأخيرة الدافع الأول لارتفاعات الأسعار، فأي ارتفاع في مستويات الأجور سيعقبه ارتفاع في مستويات الأسعار لا محالة حتى ولو تدخلت عوامل أخرى، وهذا ما يشاهد في كثير من البلدان. ونظرا لأن سياسة الأجور هي عبارة عن تدخل حكومي في النشاط الاقتصادي للتأثير أو التحكم في معدل الزيادة في مستويات الأسعار

1- تعريف سياسات الأجور والأسعار:

تعرف سياسة الدخول والأسعار بأنها أي إجراءات تدخلية مباشرة من الدولة بهدف التأثير على الدخول والأسعار، ويقصد عادة بكلمة الدخول (الأجور والرواتب)، لأنها هي التي تشكل أهم عناصر التكاليف في الدول الصناعية، ولكن سياسة الدخول والأسعار تشمل بحكم تعريفها التدخل في أسعار السلع والخدمات الإنتاجية والاستهلاكية

ونلاحظ من التعريف أنه يقصد بسياسات الدخول والأسعار تلك الإجراءات المباشرة بدل أدوات السياسة المالية الأخرى التي تعتبر غير مباشرة، وتهدف سياسة الدخول والأسعار في العادة إلى الحد من التضخم ومحاربته، وإن كان لها أهداف توزيعية تقصد حماية دخول الفئة العاملة، أما مكافحة التضخم من خلال هاته السياسات فتعود لسببين مهمين هما

-أولهما أن بعض أنواع التضخم ينشأ عن ارتفاع الأجور، وهو ما يعرف بالتضخم المدفوع من قبل التكاليف، التي من أهم عناصرها الأجور، فسياسة الدخول في هذه الحالة سياسة نوعية في محاربة أسباب التضخم

-أما ثانيهما فهو أن كل تضخم يستمر فترة متوسطة أو طويلة يمر بمرحلة يستثير فيها الأوساط العمالية بزيادة الأجور، ومعلوم أن زيادتها تؤدي إلى زيادة جديدة في الأسعار، فيدخل التضخم بذلك في دورة ارتفاعات متتالية في الأسعار، فزيادة الأجور، فارتفاع في الأسعار، فزيادة أخرى في الأجور، وهكذا، مما يقتضي تدخل الدولة في محاولة لكسر هذه الدائرة

2- أنواع سياسات الأجور والأسعار:

لدينا ثلاثة أنواع رئيسية من سياسات الدخول والأسعار، إنما هي في الحقيقة ثلاث درجات أو مستويات من التدخل المباشر:

الإجراء الأول: فقد تكتفي الحكومة بالإشراف والرقابة، فتشترط عدم إدخال أي زيادة في الأجور إلا بعد إعلام السلطة المختصة، فإذا ما أعلمت السلطة، ورأت في الزيادة اتجاها تضخميا، اتخذت إجراءات يقصد منها إقناع أرباب الأعمال والعمال بعدم المضي في تنفيذ الزيادة المقترحة.

الإجراء الثاني: وقد تعمد الحكومة إلى وضع حدود وضوابط للزيادات في الأجور، وتطلب من العمال وأرباب العمل التقيد الاختياري بهذه الحدود والضوابط، بعد أن تحشد لها الدعم السياسي والإعلامي المناسب، بحيث تمارس ضغطا نفسيا وسياسيا على ممثلي نقابات العمال ليكتفوا بالزيادات التي لا تتجاوز الضوابط والحدود المرسومة.

الإجراء الثالث: قد تتخذ الحكومة إجراءات أبعد من ذلك، بحيث تضع الحوافز والعقوبات، ضريبية وغير ضريبية، لتشجع على الالتزام بالضوابط التي وضعتها لزيادة الأجور، كأن تقدم الحكومة بعض التنازلات أو الإعفاءات الضريبية للعمال الذين يقبلون بعدم تجاوز الزيادة في الأجور للحدود التي اقترحتها الدولة، أو أنها تقدم لهم بعض البرامج الاجتماعية، مثل المعونات الاجتماعية للمتقاعدين، أو تحسين برامج رعاية الأطفال الذين هم قبل سن المدرسة، أو تحسن التأمين الصحي وسائر أنواع التأمينات.

الإجراء الرابع: وأخيرا قد تعمد الدولة إلى السياسات الإلزامية، بحيث تربط زيادة الأجور ربطا إلزاميا بمؤشر تغير الأسعار، وذلك بإجراء تفرضه الدولة، بأن تلزم أرباب الأعمال بزيادة الأجور بشكل تناسبي مع زيادة الأسعار.

4.1. آلية عمل السياسة المالية:

يمكن اللجوء إلى السياسة المالية باعتبارها احدى أدوات السياسة الاقتصادية كأداة مساندة أو رئيسية لضبط فجوات ركودية أو فجوات تضخمية في الاقتصاد، ويمكن توضيح الآلية كما يأتي:

أ❖❖ في حالة وجود فجوة ركودية:

يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بوجود بطالة أي أن الاقتصاد يمر بتباطؤ وفي هذه الحالة تستخدم السياسة المالية على النحو الآتي:

- ✓ إما زيادة مستوى الإنفاق الحكومي؛ ولعل هذا يذكرنا بما نادى به كينز (Keynes) عند حدوث الكساد الكبير سنة (1929م). فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد وعند زيادة دخولهم يرتفع مستوى الطلب الكلي، عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة الإنتاج وبالتالي توظيف عمال جدد مما يساهم في علاج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

- ✓ وقد تقوم الدولة بتخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية على الأفراد والمؤسسات الاستثمارية، مما يساهم في الميل نحو الاستثمار وزيادة الدخول، وبالتالي رفع القوة الشرائية للأفراد وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل ويؤدي إلى دوران عجلة الاقتصاد.
- ✓ أو استخدام الحالتين معا من أجل إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

إن السياسة المالية لها ميزة توفير الدفعة التنشيطية اللازمة لانطلاق الاقتصاد من خموده وهي بمثابة القوة الرافعة له

وهذا ما يطلق عليه سياسة مالية توسعية في حالة معالجة الكساد؛ حيث إن زيادة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات تشبه في تأثيرها زيادة الإنفاق الاستثماري، وهذا يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة مضاعفة في مستوى الدخل أو الناتج

ب ❖❖ في حالة وجود فجوة تضخمية:

في حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار فهنا تستخدم سياسة مالية انكماشية وتهدف هذه السياسة إلى ضبط مستوى الإنفاق الحكومي بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وارتفاع الأسعار، وهنا تقوم الدولة بتخفيض مستوى الإنفاق العام مما ينعكس على تخفيض معدلات الاستهلاك وبالتالي الحد من ارتفاع الأسعار وهذا يؤدي إلى ضبط التضخم، أو تقوم برفع معدلات الضرائب؛ مما ينعكس على تراجع معدلات الدخول المتاحة؛ وبالتالي خفض القدرة الشرائية وهذا يعني ضبط مستوى الطلب الكلي

شكرا لكم
على الحسن المتابعة والإصغاء

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دروس في مقياس

السياسات الاقتصادية

المستوى: أولى ماستر (السداسي الأول)
التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

إعـداد: د. عبد الجليل شليق

2023/2022

المحاضرة الخامسة 05

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

المحاضرة الخامسة

ثالثا * السياسة النقدية

Monetary Policy

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية احدى اهم مجالات السياسة الاقتصادية التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها اخذه بعين الاعتبار لعلاقه النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسه النشاط الاقتصادي من جهة اخرى

ولقد ظهر الاهتمام جليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن العشرين ثم أخذ الاهتمام يتزايد خاصة أثناء الأزمات النقدية، وعدم الاستقرار الاقتصادي في العالم؛ لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءا أساسيا ومهما من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، التي تستعملها للوصول إلى أهدافها، مثل: النمو الاقتصادي، ومستوى التشغيل، وضبط معدل التضخم

1- ماهية السياسة النقدية:

1.1. تعريف السياسة النقدية

تعبر السياسة النقدية عن الاجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود او التوسع النقدي ليتماشى وحاجه المتعاملين الاقتصاديين وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود على معدلات الفائدة وعلى شروط القروض. ويمكن لهذه السياسة ان تكون تقيديه بمعنى انها تسعى الى تقليص عرض النقود ورفع معدلات الفائدة قصد كبح نمو الناتج المحلي الخام وخفض التضخم او رفع سعر صرف العملة الوطنية. ويمكن لهذه السياسة ان تكون توسعيه وتسعى الى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة تشجيعا لزيادة الاستثمار ومنه نمو الناتج المحلي الخام ويعرفها جورج بارونة على انها مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد احداث إثر على الاقتصاد ومن اجل ضمان استقرار اسعار الصرف

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، أي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي.

أو هي "مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان لإحداث تأثيرات في كمية النقود، أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة، والهدف من هذا التأثير إما امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد"

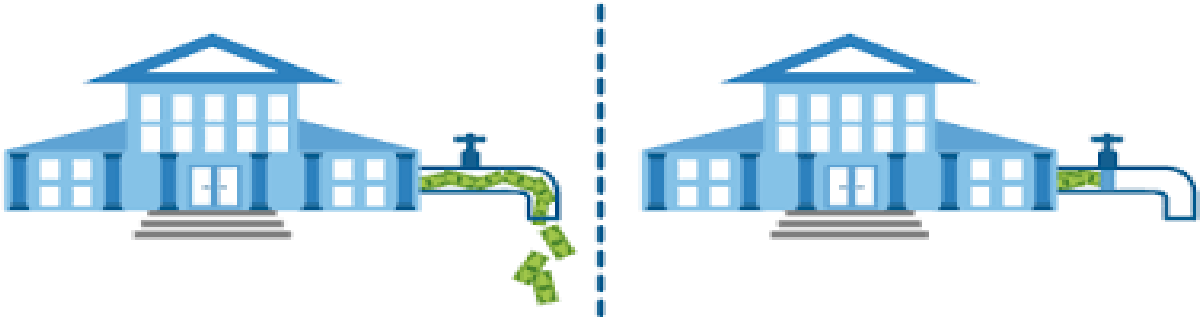

وهي التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية وانطلاقا مما تقدم نجد ان السلطة النقدية تهتم بمراقبه حاله الاسواق من اختلال او توازن على المستوى الكلي، لفهم طبيعة الاختلال ما إذا كان داخليا او خارجيا، لمعرفه التدابير الواجب اتخاذها ويتوقف ذلك في النهاية على المعلومات المتاحة عن وضع الاقتصاد وإمكاناته

1-2- أهداف السياسة النقدية:

➢ تحقيق استقرار الأسعار:

يعتبر من أهم أهداف السياسات النقدية؛ حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم، ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها، والواقع أن اللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى

ينبع من هدف استقرار الأسعار تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي حيث من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وتلافي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي

➢ المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:

ويتم ذلك في إطار إتباع سياسة تحرير وتعويم سعر الصرف، وفي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار السعري الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، وعموما يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع أسعار إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، ويؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ويؤدي خفض مستويات الأسعار الداخلية(المحلية) إلى تشجيع صادرات الدولة وإلى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية

➢ المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل(العمالة الكاملة):

تهدف دول العالم المتقدم والنامي إلى الوصول إلى التوظف الكامل حيث تعمل قوانينها وتشريعاتها لتحقيق أقصى عمالة ممكنة ومازلت تمثل هدفا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة، والسياسة المالية والنقدية بصفة خاصة.

- **ما المقصود بالتوظف الكامل؟**

إن مصطلح التوظف الكامل يكتنف الكثير من الغموض، وهناك نقاش حاد حول تعريف من هو العاطل عن العمل، لأنه في الواقع ليس كل من لا يعمل يعد عاطلا عن العمل، لأن هناك فرق بين القعود عن العمل والبطالة، فالبطالة تحدث عندما لا يجد كل قادر عن العمل وراغب فيه فرصة عمل، ويعرف الاقتصاديون التوظف الكامل بأنه مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل، مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي للدولة.

المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع:

يرتبط هدف النمو الاقتصادي بهدف تحقيق التوظيف الكامل؛ فالنمو الاقتصادي هو وحده قادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير في معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني في(المعروض النقدي)؛ حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريقة النمو السريع، ويراعي في كل الأحوال إزالة أو علاج التعارض بين أهداف السياسة النقدية

2- أدوات السياسة النقدية:

يطلق على الأجهزة المسؤولة عن إدارة شؤون النقد والائتمان مصطلح السلطات النقدية، وهي تتكون من البنك المركزي والخزينة العمومية ووزارة المالية، ويعتبر البنك المركزي هو المسؤول الأول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية.

بذلك تنصب إدارة السياسة النقدية بشكل رئيس على إدارة النقود في الاقتصاد والتحكم في العرض النقدي، ففي ظل سلطته النقدية ومراقبته للائتمان، يصبح من الضروري تدخل البنك المركزي بشكل مستمر أو عندما تدفعه ظروف الاقتصاد لذلك، مستخدما مجموعة من الأدوات والوسائل تسمى أداوت السياسة النقدية لمراقبة عرض النقود والتحكم فيه واستعمالها على النحو الذي يؤثر على النشاط والتوازن والاستقرار الاقتصادي بصفة عامة، وعلى أهداف السياسة النقدية بصفة خاصة،

والأدوات التي يلجأ إليها البنك المركزي هي ثلاثة أنواع:

1. أدوات كمية
2. أدوات كيفية
3. أدوات مساعدة

1.2. الأدوات الكمية (غير المباشرة)

تستخدم هذه الأدوات بغرض التأثير في حجم الائتمان المقدم للاقتصاد، بغية التأثير في المعروض النقدي زيادة وتوسعا في فترات الكساد والركود، ونقصانا وتقييدا في فترات الرواج والضغط التضخمي، وتحدث أثرها عن طريق التأثير في حجم الأرصدة النقدية في البنوك التجارية، وبالتالي قدرتها على منح القروض وخلق الودائع، وتسمى بالأدوات غير المباشرة

الأدوات الكمية (غير المباشرة)

- معدل إعادة الخصم
- عمليات السوق المفتوحة
- الاحتياطي الإجباري القانوني

معدل إعادة الخصم

لقد كانت آلية معدل الخصم هي الأداة الرئيسية للسياسة النقدية في الماضي، والتي تم استخدامها بشكل واسع خلال العشرينيات من القرن الماضي، فيقصد بسعر إعادة الخصم أنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند منحها القروض نتيجة خصم الكمبيالات أو أوراق مالية أخرى لقاء القروض الممنوحة لها

هناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وبين أسعار الفائدة، للتأثير في وضع الائتمان في الاقتصاد الوطني، فعندما يقوم البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم فإن تكلفة الإقراض بواسطة البنوك التجارية تكون مرتفعة، وبالتالي هذه البنوك تطبق أسعار فائدة مرتفعة عند منحها القروض لعملائها، ومن ثم فإن سعر الفائدة السائد في السوق سوف يرتفع، وهذا معناه أن سعر الائتمان سوف يرتفع مما يجعل الطلب على القروض من البنوك التجارية ينخفض، وباختصار إن ارتفاع معدل إعادة الخصم يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وإلى انكماش في الائتمان الذي يؤدي بدوره إلى تدني حجم الاستثمارات بسبب العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة والاستثمار

➢ عمليات السوق المفتوحة

تعتبر السوق المفتوحة من أكثر العمليات المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف تغيير القاعدة النقدية، وهي أن يدخل البنك المركزي إلى السوق المالي بائعا أو مشتريا للأوراق المالية بصفة عامة، والسندات الحكومية بصفة خاصة، وهي تعتبر من أهم أداوت السياسة النقدية في اقتصاد رأسمالي، فإذا أراد البنك المركزي أن يمتص جزءا من الكتلة النقدية فإنه يقوم ببيع الأوراق المالية في السوق المالي أو البورصة. وإذا رأى عكس ذلك، أي زيادة حجم الكتلة النقدية؛ فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية؛ ويستخدم البنك المركزي في كلتا الحالتين معدلات الفائدة حال بيع أو شراء الأوراق المالية من السوق المالية.

ففي حالة ظهور بوادر تضخمية حيث تعتبر حالة مضرة بالاقتصاد، يقوم البنك المركزي بإتباعه سياسة نقدية انكماشية تعمل على امتصاص العرض النقدي الفائض، بدخوله إلى سوق الأوراق المالية بائعا للأسهم والسندات، وفي المقابل تدفع البنوك التجارية ثمنها نقدا فتنخفض سيولتها، وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان

أما في الحالة العكسية عند ظهور بوادر الانكماش الاقتصادي وبدأ الاقتصاد يعاني من حالة كساد؛ فالبنك المركزي في هذه الحالة يتبع سياسة نقدية توسعية، والأمر يقتضي تشجيع الإقراض، وهذا عن طريق توفير السيولة لمؤسسات الإقراض والمتمثلة خصوصا في البنوك التجارية، فيقوم بشراء هذه الأوراق المالية، فترفع حجم الاحتياطات والودائع النقدية لدى المصارف التجارية وتزداد قدرتها على مضاعفة عرض النقود

➢ الاحتياطي الإجباري القانوني (الإلزامي)

وهو معدل أو نسبة يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية يجب أن يتركها البنك التجاري من القيمة الكلية لكل وديعة يستقبلها، فلا يمكن بأي حال من الأحوال للبنك التجاري أن يقرض كامل الوديعة دون إبقاء جزء من قيمتها، هذا الجزء يُفرض كمعدل على كل الودائع التي يتلقاها البنك التجاري، ويلتزم البنك التجاري بإبقاء هذا الجزء من الوديعة في خزائنه أو كاحتياط لدى البنك المركزي. كما "يمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم

ففي حالة الكساد الاقتصادي يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية ومن ثم يزيد حجم القروض المصرفية التي تمنحها البنوك لعملائها

أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم العرض النقدي فسوف يرفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي تحتفظ به المصارف التجارية لدى البنك المركزي

2.2. الأدوات الكيفية:

تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في وجوه معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض قصيرة الأجل والحد من القروض طويلة الأجل أو العكس، وكذلك تتدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الاستقرار أو بعض الصعوبات مما يتطلب علاجا خاصا باستخدام أدوات نوعية، فقد تواجه بعض القطاعات تضخما يحتاج إلى التقييد في الوقت الذي يتسم فيه النشاط في بعض القطاعات الأخرى بالانكماش مما يتطلب تنشيطه

الأدوات الكيفية

1. تأطير القروض
2. التوجيه الانتقائي للقروض
3. الرقابة على شروط البيع بالتقسيط
4. تحديد هامش الضمان
5. الحد الأقصى لسعر الفائدة

تأطير القروض

هو إجراء تنظيمي تقوم به السلطات النقدية بوضع حد أعلى لإجمالي الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية وفق نسب محددة خلال العام كألاَّ يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة(

وقد تكون هذه النسبة إما على شكل نسبة مئوية من إجمالي البالغ المتوفرة لدى المصرف أو على شكل نسبة مئوية معينة من إجمالي رأس المال للبنك أو على شكل نسبة مئوية من التزامات البنك أو قيمة الضمانات التي يقدمها العميل عندما يريد الحصول على تسهيلات ائتمانية تزيد عن حد معين

فعندما ينتشر التضخم بحدَّة؛ فإن الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير قروض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد حد أقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض.

التوجيه الانتقائي للقروض

ينطوي الإقراض الموجه على قواعد تنظيمية تضمن حصول قطاعات معينة من الاقتصاد على تمويل انتقائي بحيث يمكن استخدام هذه الأداة لدعم قطاعات حيوية في الاقتصاد، إلا أنها قد تشوه تخصيص الموارد ويمكن أن تؤدي إلى الهيمنة السلبية. وتمتلك الدولة بذاتها أو عبر سلطاتها التنفيذية العديد من الوسائل للتدخل في عملية توزيع القروض وهذه التدخلات لا ينفي أحدها الآخر، بل يمكن أن تستعمل مجتمعة وفي نفس الوقت من أجل أن يحظى نفس القرض بالأفضلية

الرقابة على شروط البيع بالتقسيط:

يؤدي تسهيل شروط البيع بالتقسيط إلى زيادة الاستهلاك، وقد طبق هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية، وخلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي كأداة معالجة للتضخم، وتعتمد هذه الأداة على جانبين:

-التحكم في المبلغ الواجب دفعه مقدما، فرفعه يعني الحد من الإقبال على هذه السلع وبالتالي على حجم الائتمان.

-التحكم في مدة سداد الدين. فكلما قام البنك المركزي بتقصير المدة، زادت قيمة الأقساط الشهرية الواجب دفعها؛ مما يحد من الطلب على الائتمان لهذا الغرض بعزوف المستهلكين عن الشراء

تحديد هامش الضمان

في حالة التضخم وزيادة حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع نسبة هامش الضمان؛ مما يؤدي إلى رفع نسبة مساهمة الأموال الخاصة للأفراد في مشترياتهم من الأوراق المالية، وبالتالي تخفيض نسبة مساهمة تمويل شرائها المقدمة من البنوك التجارية، ومنه يؤدي إتباع هذه السياسة إلى خفض التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها لأغراض استخدامها في اقتناء الأوراق المالية.

غير أن فعالية هذه الوسيلة في التأثير في حجم الائتمان يعتمد على مرونة طلب الأفراد على الائتمان؛ حيث إن قيامهم بتمويل مشترياتهم من أموالهم الخاصة تضعف من فعالية هذه الوسيلة

الحد الأقصى لسعر الفائدة

إن البنوك التجارية عادة لا تدفع فوائد على الحسابات الجارية، في حين تفرض فوائد على أصول ذات درجة كبيرة من السيولة (مثل أذونات الخزانة)، وإن زيادة ما لدى البنوك من ودائع يؤدي إلى زيادة أرباحها؛ لذا تتنافس البنوك التجارية فيما بينها من أجل جلب المزيد من الودائع، وحتى يتم لها لذلك قد تلجأ إلى منح فوائد على الودائع الجارية لديها. وقد يؤدي هذا التنافس إلى رفع سعر الفائدة إلى معدلات عالية جدا، لذلك يضع البنك المركزي حدا أعلى على سعر الفائدة الممنوح للودائع الجارية، لا يمكن أن تتعداه البنوك التجارية

إن تحديد سعر الفائدة في السوق النقدية قد يجعل من المنافسة بين البنوك التجارية محدودة، فتلجأ البنوك التجارية إلى البحث عن وسائل أخرى ترويجية تسوق بها خدماتها ما دام أن البنك المركزي قد قيَّد من حرية تسعير قبول الودائع أو حتى منح الائتمان، وما يجب التنويه إليه هنا هو أن البنك المركزي لا يلغي بالكلية التنافس بأداة أسعار الفائدة بين البنوك التجارية، بل يضع البنك المركزي هامشا (مثلا أسعار الفائدة من 6 ٪ إلى6.5 ٪) يمكن للبنوك التجارية من خلاله أن تتفاوت فيما بينها

3.2. الأدوات المساعدة:

يتدخل البنك المركزي بأشكال أخرى أكثر صراحة وقد تكون فعالة من سابقيها وذلك عن طريق الأدوات المساعدة، وتتمثل هذه الأدوات في بعض الأساليب التي لا تصنف ضمن الأدوات الكمية ولا الكيفية ويلجأ إليها البنك المركزي بغرض دعم فعالية السياسة النقدية وإحداث الاستقرار والتوازن الاقتصادي المستهدف، وهي تأخذ صورا مختلفة ومتنوعة

الأدوات المساعدة

- الإقناع أو الإغراء الأدبي
- التوجيهات والأوامر

الإقناع أو الإغراء الأدبي

في كثير من الدول فإن البنك المركزي يعتمد بشدة على التأثير والإغراء الأدبي لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ويتضمن الإقناع والرجاء بواسطة البنك المركزي للبنوك التجارية التعاون في تنفيذ السياسة النقدية التي يرسمها البنك المركزي، وتطبق سياسة الإقناع الأدبي بعدة طرق، فقد يستدعي البنك المركزي مديري البنوك التجارية وذلك للتحدث معهم ودعوتهم لتحكيم وطنيتهم والمصلحة العامة، وبالتالي فإن هذه الوسيلة تعتمد على أساس التأثير السيكولوجي لإدارة الائتمان، وهي غير رسمية ولا يستند استخدامها إلى قانون

ويطلق على سياسة الإقناع الأدبي اسم سياسة المصارحة، فقد يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب آخر للإقناع من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب في المناسبات المختلفة، وتستجيب البنوك التجارية عادة لتوصيات البنك المركزي حفاظا على علاقتها الطيبة معه في حدود ما تسمح به إمكانيات البنوك.

وما يعزز نجاح أداة الإقناع الأدبي، هو مدى قابلية البنوك التجارية لتلك التعليمات، وعليه وحتى يضمن البنك المركزي تطبيق توجهاته النقدية، فإنه يعد خطابات واضحة ودقيقة ومقنعة ومدروسة، لأن الطرح القوي للبنك المركزي يجعل من البنوك التجارية تقتنع بنجاعة هذه التعليمات مما ينعكس إيجابا على مردوديتها، ومن ثم تحقيق أهداف السياسة النقدية

التوجيهات والأوامر:

يقوم البنك المركزي بإصدار تعليمات وتوجيهات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية لتوجيهها نحو السياسة المرغوبة، من خلال حجم الائتمان ونوعه، كأن يأمر باستخدام جزء من الأصول المالية للبنوك التجارية في شراء السندات الحكومية، أو إقراضها للمشروعات الاستثمارية الطويلة الأجل، أو بعدم استخدامها في تمويل الصناعات الاستهلاكية أو التبذيرية. وقد اعتمدت بريطانيا هذه الوسيلة سنة 1953، عندما أصدرت تعليماتها للبنوك التجارية بعدم إقراض الشركات التي تقوم بعمليات تمويل الشراء بالتقسيط وأن تخفض الأنواع الأخرى من القروض

شكرا لكم
على حسن المتابعة والإصغاء

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دروس في مقياس

السياسات الاقتصادية

المستوى: أولى ماستر (السداسي الأول)
التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

إعـداد: د. عبد الجليل شليق

2023/2022

المحاضرتان السادسة والسابعة

06، 07

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

جامعة الشهيد حمّه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

المحاضرتان السادسة و السابعة

رابعا * السياسة التجارية

Trade Policy

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد، على أساس التبادل للسلع والخدمات ما بين الدول، كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول، وتسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها أو استيراد حاجياتها من فائض إنتاج دول أخرى.

بحيث تُعد السياسة التجارية من أهم السياسات الاقتصادية التي عمل صانعو القرار في الاقتصاد العالمي على استخدامها خلال السنوات السابقة وحاليا، ما أدى إلى زيادة أهمية التجارة على المستوى الاقتصادي والسياسي على حد سواء، ودفع اقتصاديات الدول لوضع سياسات تجارية تعمل على حماية تجارتها وتقويتها لمواجهة المنافسة العالمية.

1-تعريف السياسة التجارية:

يرتبط مفهوم السياسة التجارية بالتأثير في التجارة الخارجية، وبالتالي مجمل المبادلات بين الداخل والخارج، وقد قُدمت عدة تعاريف للسياسة التجارية من بينها:

تُعرَّف السياسة التجارية بأنها مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كمًّا ونوعا لتحقيق أهداف معينة، كما تُعرف كذلك بأنها حزمة من القوانين والإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم العلاقة بينها وبين دول العالم الأخرى.

وتُعرف أيضا على أنها احدى فروع السياسة الاقتصادية المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة.

ويمكن تعريفها على أنها اختيار الدولة لوجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (سواء كانت حرية أم حمائية)، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.

أي هي ما تعلق بالتجارة الخارجية للدولة؛ وعموما علاقة الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي، وتقوم السياسة التجارية للدولة على التعريفات والقوانين الجمركية المنظمة لتصدير واستيراد السلع والخدمات وكذا حركة الذهب ورؤوس الأموال.

وتظهر نتيجة التعاملات مع الخارج في كشف يسمى ميزان المدفوعات، وتسعى الدولة لأن تتخلص من العجز في ميزان مدفوعاتها، إذا طغت واردات البلاد على صادراتها. ويسجل الاقتصاد الوطني فائضا إذا كانت السلع والخدمات الوطنية لها من المواصفات كمًّا ونوعًا ما يغري العالم الخارجي في استيرادها، وهو ما يجعل كفة الصادرات أثقل من كفة الواردات

2-أهداف السياسة التجارية:

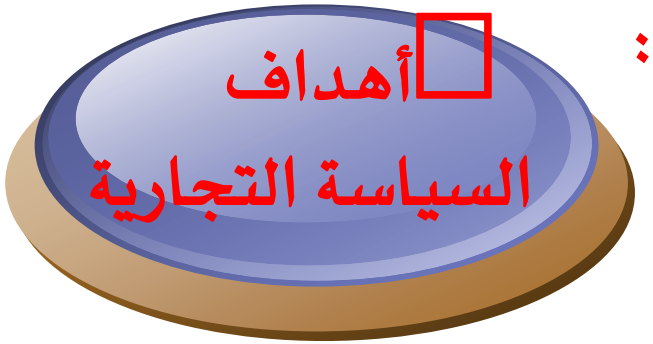

أهداف اقتصادية

أهداف اجتماعية

2-1.الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في:

-زيادة موارد الخزينة العمومية للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها.

-حماية الصناعة المحلية من المنافسة الاجنبية.

-حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.

-حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة الحديثة في الدولة وذلك بتوفير الظروف الملائمة والمساندة لها.

-حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الركود والتضخم.

2.2.الأهداف الاجتماعية:

-حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.

-إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات والطبقات المختلفة.

3- إجراءات السياسة التجارية:

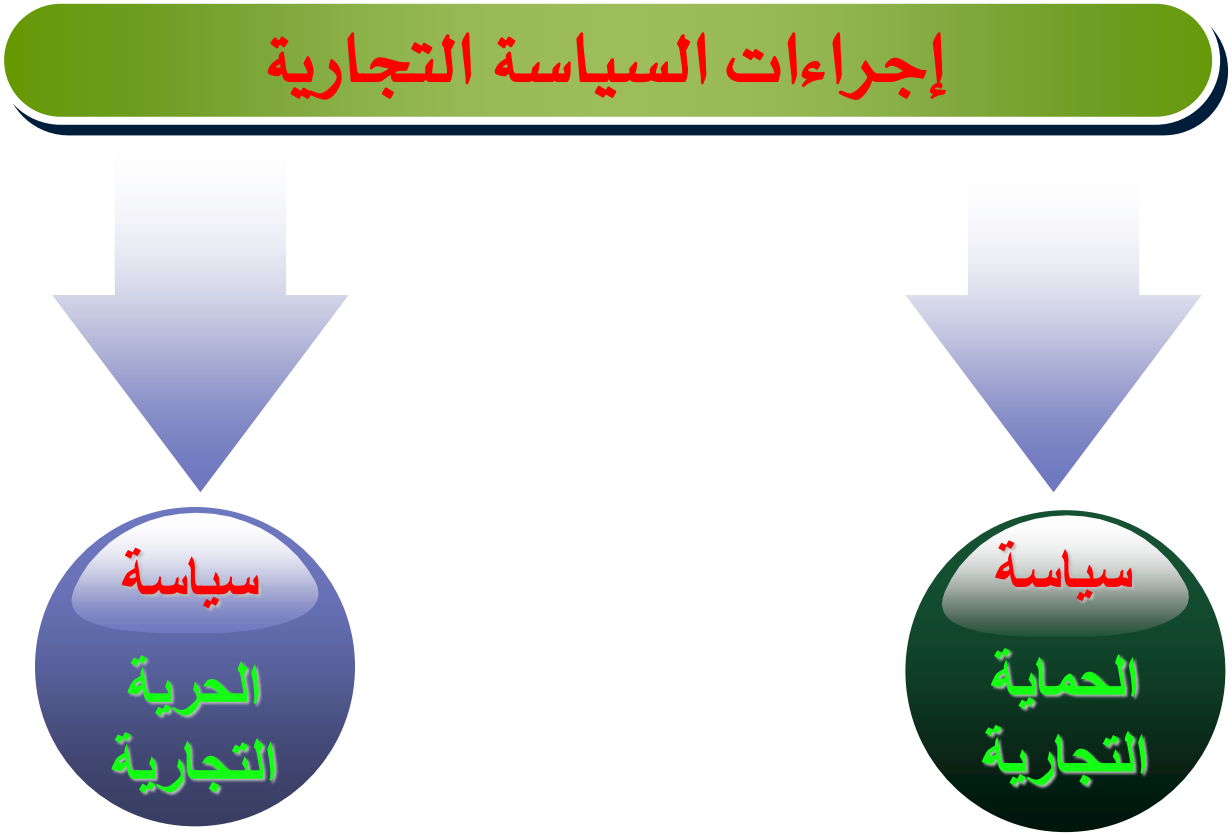

1.3..سياسة الحماية التجارية (الحمائية التجارية):

- تعـريفها:

هي السياسة الاقتصادية لتقييد التجارة بين الدول، من خلال أدوات مثل رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وتحديد كمياتها، والحصص التقييدية، ومجموعة متنوعة من الأنظمة الحكومية المقيدة التي تهدف إلى تثبيط الواردات، ومنع الأجانب من الاستيلاء على الأسواق المحلية والشركات.

مبررات مبدأ حماية التجارة الخارجية:

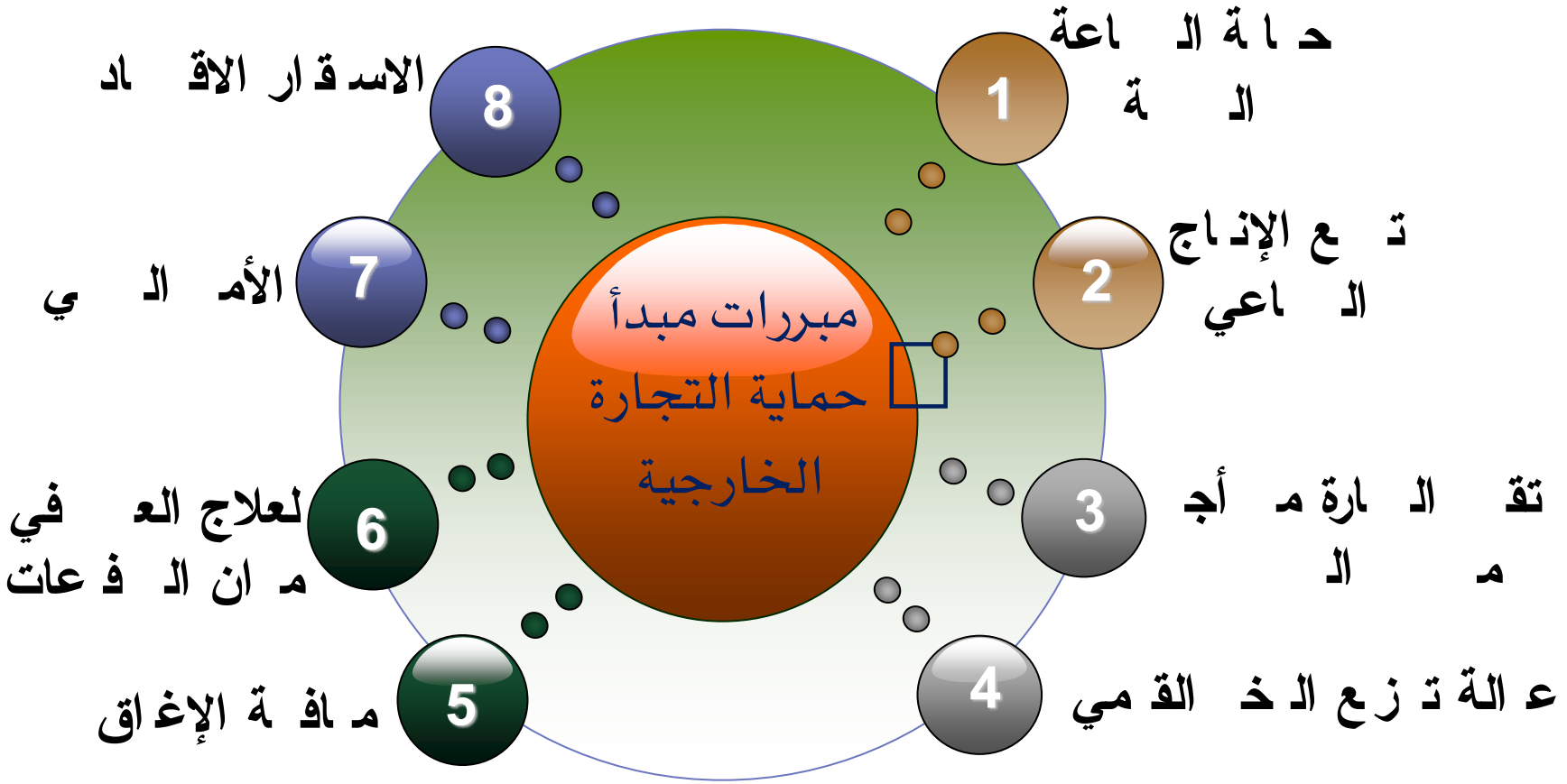

- **حماية الصناعة الوطنية**: تتم حماية الصناعات الناشئة على أساس أنها لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة، بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى، ويكون ذلك عن طريق حمايتها جمركيا خاصة للصناعات التي تتوافر لقيامها عوامل النجاح.

- **تنويع الإنتاج الصناعي**: ضرورة تسخير السياسة الجمركية في إقامة عدد كبير من الصناعات بحجة جعل الاقتصاد الوطني متوازنا ووقايته من حالة الكساد التي قد تحدث في الصناعة الواحدة أو الصناعات القليلة التي تتخصص فيها الدول في حالة الأخذ بسياسة حرية التجارة.

- تقييد التجارة من أجل مستوى التوظيف: إن الرسوم الجمركية العالية تقلل الواردات وتشجع بذلك على توسع الصناعات الداخلية ويكون الأثر المباشر لذلك استيعاب الأعداد المتعطلة من العمال، بالإضافة إلى تشغيل الموارد الاقتصادية الأخرى.
- عدالة توزيع الدخل القومي: عندما نحمي أنشطة اقتصادية تعتمد على عنصر العمل بنسبة مرتفعة فإنها تزيد من نصيب القوى العاملة في الناتج القومي

- **الرسوم الجمركية كوسيلة لمكافحة الإغراق**: إذ كثيرا ما تلجأ بعض الدول إلى بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن سعر بيعها في الأسواق الداخلية وقد يصل التمييز في الأسعار إلى حد البيع في الخارج بسعر يقل عن سعر التكاليف الإنتاج وتعرف هذه السياسة باسم "سياسة الإغراق" وتستعمل بغرض غزو الأسواق الخارجية وتعتبر نوعا من التمييز الاحتكاري لهذا فإن الدولة تلجأ دائما إلى حماية صناعتها الوطنية من أثر سياسة الإغراق.

- **الحماية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات**: ويتم ذلك عن طريق فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات من السلع الكمالية والتخفيف منها أو إلغائها على الواردات من السلع الإنتاجية وبذلك تقل الواردات فيقل الطلب على العملة الأجنبية.

- الأمن الوطني: إن التخصص في الصناعة ينطوي على خطر في حالة نشوب حرب وهذا ما يفرض على البلدان الاحتفاظ ببعض القدرات الإنتاجية لتلك المنتجات التي تسمح لها في حالة وقوع نزاع مع الخارج بنوع من الاكتفاء الذاتي حتى تستطيع حماية استقلالها.
- الاستقرار الاقتصادي: لقد أخذت الحكومات على عاتقها تلبية ما يمكن تلبيته من رغبات المواطنين، فوجدت أنه ينبغي لها قبل أن تسعى لتحقيق التقدم الاقتصادي وتنمية دخلها القومي أن تضمن استقرار الأحوال والظروف الاقتصادية ممثلة في الأسعار والدخل والإنتاج وغير ذلك من الكميات الاقتصادية ليصبح بعد ذلك الطريق سهلا معبدا أمام تحقيق التقدم الاقتصادي.

2.3.سياسة الحرية التجارية:

- تعريفها:

تقوم هذه السياسة على أساس حرية انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى، وترك التجارة حرة دون قيود أو عراقيل، إذ يرى أنصار هذا المذهب أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة اختلاف النفقات النسبية بسبب التفاوت في عناصر الإنتاج التي توجد في كل دولة، فمثلا أمريكا فيها رؤوس الاموال، الهند والصين فيها العمالة، استراليا تملك الأرض، فبوجود الحرية التجارية يمكن إنشاء المشاريع في هذه الدول كل حسب قدراتها ومواردها

مبررات مبدأ حرية التجارة الخارجية:

تقوم سياسة حرية التجارة الخارجية على حجج عديدة من وجهة نظر هذا المذهب نورد منها الآتي

أن سياسة حرية التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي نتيجة التخصص الدولي، وهذا يعني الاتجاه نحو الإنتاج المجدي الذي يحقق فوائد جمة منها على سبيل المثال حصول الأفراد على السلع المستوردة بتكلفة أقل.

أن سياسة حرية التجارة تمنع قيام احتكارات أو تجعل على الأقل قيامها صعبا، وبالتالي شيوع جو المنافسة الذي يؤدي إلى دفع المنتجين لتطوير وتخفيض التكاليف إلى أقل حد ممكن، وفي النهاية خفض أسعار السلع، وذلك لأن وجود قيود على التجارة يؤدي إلى رفع أسعار السلع وبالتالي تحمل المستهلك لهذه الزيادة في الأسعار الناتجة عن الرسوم الجمركية على الواردات

4-أدوات السياسة التجارية:

أدوات السياسة التجارية

- الأدوات السعـرية (غير المباشرة)
- الأدوات الكـمية (المباشرة)
- الأدوات التنظيمية أو الإدارية

1.4.الأدوات السعرية (غير المباشرة):

1. الرسوم أو التعريفات الجمركية
2. إعانات التصدير
3. الإغراق
4. تخفيض سعر الصرف

-الرسوم أو التعريفات الجمركية:

يقصد بالسياسة الجمركية مجموعة الإجراءات المتمثلة في القوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة على البضائع التي تجتاز حدودها دخولا وخروجا.

فهي بالتالي مجموعة الرسوم والتعريفات الجمركية التي تطبق على السلع على اختلاف أسعارها، وحسب أهميتها استيرادا وتصديرا.

وتهدف السياسة الجمركية إلى أهداف حمائية ومالية، فيكون الهدف حمائيا عندما يهدف إلى حماية صناعة معينة أو التأثير على حجم الواردات، أو على سعرها، ويكون الغرض ماليا، إذا كان المقصود من تطبيقه الحصول على موارد مالية للخزينة العمومية

-إعانات التصدير:

هي تخفيضات جمركية وضريبية الغرض منها تشجيع التصدير من منتج معين والغرض منها أيضا تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها ، وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها.

والإعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي، أو غير مباشرة وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي

-الإغراق:

نظراً لأن للإغراق معنى قانونياً محدداً في اتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT 1947) لا يجوز الخلط بينه وبين صور المنافسة الجائرة الأخرى، لذلك فإننا سوف نشير إلى التعريف الذي ورد في اتفاقية الجات وذلك على الوجه الآتي: مفهوم الاغراق: كما ورد في المادة السادسة من الاتفاقية فإن السلعة تكون في حالة إغراق إذا قام طرف متعاقد ببيعها إلى بلد متعاقد آخر بأقل من قيمتها أو إذا كان سعر السلعة المصدرة في بلد الاستيراد أقل من تكلفة الإنتاج في بلد المنشأ مضافاً إليها تكلفة البيع والأرباح المعتادة.

وبالتالي فإن الإغراق لا يعنى بيع السلعة المستوردة في السوق المحلى بأسعار أقل من المنتجات المثيلة المحلية بل العبرة في المقارنة بين أسعار البيع لنفس السلعة في بلد التصدير وبلد الاستيراد.

-تخفيض سعر الصرف:

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية المقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية

2.4. الأدوات الكمية (المباشرة)

1. الحصص الاستيرادية
2. القيود غير التعريفية

-الحصص الاستيرادية:

ويقصد بها قيام الدولة بتحديد الكمية المصدرة من سلعة ما أو الكمية المستوردة، والشائع هو تحديد الكمية المستوردة، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة بيع تراخيص الاستيراد عن طريق المزاد إلى المستوردين وتكون هذه التراخيص مقسمة على أساس إجمالي الحصة.

-القيود غير التعريفية: ونجد فيها:

- الترتيبات الحكومية: مثل التنظيمات المتعلقة بالصحة والبيئة والأمن والحماية من التلوث والأمراض الاجتماعية، كما تتضمن ترتيب العلامة التجارية وتحديد المواصفات.. إلى غير ذلك.
- المشتريات الحكومية: وهي قيام الحكومة بتوجيه نسبة معينة من مشترياتها من السوق المحلي، ما يضفي سمة تمييزية للمنتج المحي لزيادة تنافسيته.
- تجارة الدولة والاحتكارات الحكومية: مثل احتكار الدولة لاستيراد السكاكر في اليابان.
- الحصة التصديرية التطوعية: مثل الاتفاق بين اليابان وأمريكا على أن تقلل اليابان صادراتها من السيارات إلى أمريكا مقابل تقليل صادرات أمريكا من الأجهزة الحاسوبية إلى اليابان للحفاظ على مصالح المنتجين المحليين في كليهما

3.4. الأدوات التنظيمية أو الإدارية

1. المناطق التجارية الحرة
2. الاتحادات الجمركية
3. التكتلات الاقتصادية
4. المعاهدات والاتفاقات التجارية
4. تيسير التجارة

-المناطق التجارية الحرة:

مناطق التجارة الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة وهي أراض تدار بحسب قوانين خاصة وقوانين داخلية، وهي مستثناة من القوانين التي تحكم الدولة التي تنتمي إليها. هذه المناطق هي مستثناة من مجال عمل السلطات الجمركية وتتمتع بالحرية الكاملة في التدفقات الداخلية والخارجية من السلع والبضائع. مناطق التجارة الحرة هي أيضًا أماكن يتوافر فيها مناخ أكثر ملاءمة لزيادة حجم التجارة والتصدير لبعض النشاطات التجارية والصناعية، مقارنة بالأجزاء الأخرى من الوطن. في مناطق التجارة الحرة، يمكن تخزين البضائع، وإعادة تغليفها، والتلاعب بها وتلفها أو التغيير فيها أو تبديلها. لقد تنامت المناطق الحرة بأعداد كبيرة في ظل العولمة، في حين كانت لعقود خلت، موجودة بشكل محدود جدًا. الآن يوجد أكثر من ألف منطقة حرة في العالم

مثل:

❖ المنطقة العربية للتبادل الحر: صادقت 19 دولة عربية على اتفاقية تسهيل المبادلات التجارية بين الدول العربية، ففي إطار تنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في 22 من فيفري 1978 التحضير لاتفاقية تيسير المبادلات التجارية بين البلدان العربية.

تمت المصادقة على هذه الاتفاقية في 10 فيفري 1981 بتونس

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير المبادلات التجارية بين مختلف الدول العربية وكذا تسهيل الخدمات المتعلقة بالتجارة.

❖ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: تعتبر منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية منطقة تجارة حرة، موضحة في اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا القارية بين 42 من دول الاتحاد الأفريقي البالغ عددها 55 دولة. وتعد هذه المنطقة التجارية الحرة هي الأكبر في العالم من حيث عدد الدول المشاركة منذ تشكيل منظمة التجارة العالمية.

-الاتحادات الجمركية:

هو منطقة للتبادل الحر تعتمد الدول الأعضاء فيها علاوة على حرية التجارة بينها تعرفة جمركية خارجية موحدة، بمعنى أنها تطبق رسوما جمركية مماثلة على الواردات القادمة من الدول غير الأعضاء في الاتحاد. وتعكس الاتحادات الجمركية مستوى أنضج من الاندماج والتكامل الاقتصادي مقارنة بمناطق التبادل الحر،

ويعد الاتحاد الجمركي امتدادا طبيعيا ومنطقيا لأي منطقة تبادل حر يسعى أعضاؤها إلى دعم التجارة البينية وتعميق التعاون والتكامل الاقتصادي بينهم، إذ إن تحديد مستويات الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من خارج دول الاتحاد يأخذ عادة بعين الاعتبار التخصصات الإنتاجية لكل بلد عضو، بهدف تشجيع استهلاك السلع المصنعة داخل الاتحاد والرفع من كلفة السلع المستوردة من خارجه عبر الرسوم الجمركية المفروضة عليها.

كما أن الاتحاد الجمركي يسمح بتجاوز تعقيدات المساطر الجمركية المرتبطة بتطبيق اتفاقيات التبادل الحر وخصوصا ما يتعلق منها ببلد المنشأ، إذ إن الاستفادة من الرسوم الجمركية التفضيلية يمر عبر إثبات أن منشأ السلع المستوردة هو أحد البلدان الأعضاء في منطقة التبادل الحر وليس من خارجها

مثل:

الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي

قرر المجلس الأعلى في دورته 23 بدولة قطر يومي 21 و 22 ديسمبر 2002م مباركة قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في الأول من يناير 2003م.

السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (الميركوسور):

وتضم أربعة بلدان هي: البرازيل، الأرجنتين، الأوروغواي والباراغواي.

-التكتلات الاقتصادية:

عرف على أنها درجة من التكامل الاقتصادي الناشئة بين مجموعة دول متجانسة اقتصاديا وجغرافيا وثقافيا وتاريخيا، تجمعها مجموعة مصالح اقتصادية، بهدف تعظيم تلك المصالح، وزيادة التجارة الدولية البينية، تعزيزاً للعوائد المتحققة من التبادل التجاري بينها، مما يحقق درجة من الرفاه الاقتصادي لشعوب تلك الدول

ويمكن تعريف التكتلات الاقتصادية على أنها منظمات دولية تنشأ نتيجة معاهدة بين أطراف المنظمة، تتشكل من خلالها حالة من التعاون بينها تحقيقاً لغايات اقتصادية بحتة، أو لغايات متعددة على رأسها التعاون الاقتصادي.

وهي نوع من أنواع التكامل الاقتصادي الإقليمي بين مجموعة من الدول، والذي يمكن من خلاله أن تتدفق السلع والخدمات بحرية بين البلدان الأعضاء

مثال:

الاتحاد الأوروبي، مجلس التعاون الخليجي، رابطة دول جنوب شرق آسيا، السوق الجنوبية المشتركة، مجموعة بريكس الاقتصادية

-المعاهدات والاتفاقات التجارية:

الاتفاقيات التجارية هي اتفاقيات تعقدها الدول (أو تنضم إليها) مع التجمعات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة على المستوى الدولي أو الإقليمي. كما يمكن أن تكون الاتفاقيات مع دول أخرى وفق التزامات أكثر مرونة من الالتزامات التي التزمت بها الدول مع المنظمات الدولية أو الإقليمية وتسمى هذه الاتفاقيات في هذه الحالة اتفاقيات تجارة حرة ثنائية (Free Trade Agreements (FTA ، وتهدف هذه الاتفاقيات التجارية في عمومها إلى تحرير التجارة بين الأطراف الموقعة عليها بما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية بينهم، وزيادة معدلات الاستثمار البينية. كما قد تهدف الاتفاقيات التجارية الى تحقيق أهداف سياسية وأمنية.

مثل:

اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية، الاتفاق التجاري التفاضلي الجزائري-التونسي

-تسهيل التجارة:

عرفت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال الالكترونية تسهيل التجارة على أنها تنظيم التجارة الدولية وتبسيطها، لاسيما إجراءات الاستيراد والتصدير ومتطلبات إجراءات المرور العار التي تطبقها الجمارك وغيرها من الوكالات.

أما منظمة التجارة العالمية فقد عرفت تسهيل التجارة على أنه تيسير وتنسيق إجراءات التجارة الدولية، ويقصد بالإجراءات التجارية الأنشطة والممارسات والتصرفات الشكلية أو الرسمية التي يتم اتخاذها في جمع البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية وعرضها والتبليغ عنها ومعالجتها.

أما منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، فإن تعريفها يوضح أن تسهيل التجارة يشير إلى تبسيط وترشيد الجمارك والإجراءات الإدارية الأخرى التي تعيق أو تؤخر أو تزيد من تكلفة نقل البضائع عبر الحدود الدولية

شكرا لكم
على حسن المتابعة والإصغاء

جامعة الشهيد حمّه لخضر – الوادي-الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

دروس في مقياس:

السياسات الاقتصادية

المستوى: أولى ماستر (السداسي الأول)
التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

المحاضرة الثامنة و التاسعة "08.09"

إعداد الدكتور: عبد الجليل شليق

خامسا - أدوار السياسات الاقتصادية في ضبط الاختلالات

المحاضرة الثامنة والتاسعة

1.1.6. السياسة المالية وانحسار التضخم:

تعني السياسة المالية استخدام الميزانية من ضرائب ونفقات عامة وقروض، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، وعلى رأسها التوازن والاستقرار الداخلي للاقتصاد، وتستخدم السياسة المالية في حالة الرواج وحالة الكساد، فهي ترتكز في تحليلها لظاهرة التضخم على فرضية أن ارتفاع المستوى العام للأسعار مرده إلى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، مما يعمل على خلق فائض في الطلب على السلع والخدمات فتلجأ الحكومة من خلال استعمال أدوات السياسة المالية إلى خفض حجم الطلب الكلي وذلك بضغط حجم الإنفاق والعمل على إعادة التوازن إلى الاقتصاد، ويتم ذلك بصورة مباشرة بتخفيض حجم الإنفاق الكلي، أو من خلال استعمال أداة السياسة الضريبية بزيادة معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة للتأثير على الاستهلاك الخاص والإنفاق الاستثماري، ثم عن لدى الدولة ما يسمى بسياسة الدين العام للتأثير على القروض العامة.

فيتناول هذا العنصر ميكانيزمات السياسة المالية كسياسة اقتصادية في يد الدولة تهدف من خلالها إلى كبح وضبط ظاهرة التضخم، فالحكومة تمتلك عدة أدوات للتأثير على التضخم ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

- **الإجراءات المالية غير المباشرة** متمثلة في السياسة الضريبية، الإنفاق العام،
- **والإجراءات المالية المباشرة** متمثلة في السياسة السعرية والسياسة الأجرية (سياسة الرقابة على الأجور والأسعار).

❶- الإجـراءات المـالية غير المباشرة (أوعـية الميزانية العامة):

أ** السيـاسة الضـريبية:

تحتل النظرية الضريبية مكانا خاصا في علم المالية العامة، حيث لا يرجع هذا كون النظرية الضريبية أهم مصادر الإيرادات العامة فقط، وإنما أيضا إلى الأهمية الاقتصادية التي تلعبها في تحقيق أهداف السياسة المالية، وبتطور المالية العامة أصبحت السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية، والتي تهدف إلى تحقيق أغراض متعددة تختلف باختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية

فلقد سيطرت فكرة الرقابة الضريبية على أهم بنود النظرية الضريبية كجزء من سياسات المالية العامة في التحكم بعوامل الإنفاق العام، وكإحدى المتغيرات التي تستخدمها سياسة الميزانية في الرقابة على التضخم والكساد، بحيث تشكل سياسة الرقابة الضريبية دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية، والسيطرة على حركات الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني، تحقيقا للاستقرار والنمو المتوازن في الاقتصاديات النامية.

ففي حالات الانكماش الاقتصادي تقتضي سياسة الرقابة الضريبية زيادة الإنفاق بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك لرفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي وترك جزء من الدخول النقدية بين الأفراد لاستخدامها في حفز عناصر الطلب الفعلي من استهلاك واستثمار.

أما في حالة الرواج الاقتصادي وانتشار الضغوط التضخمية يقتضي رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخول أو فرض ضرائب جديدة وذلك لسحب جزء من القوة الشرائية فيقع الأفراد في ظل معدلات أعلى من الضريبة، فيحجمون على الإنفاق ويتجهون نحو الادخار لانخفاض مستويات دخولهم مما يلطف من حدة الطلب، وفي نفس الوقت يزيد من متحصلات الضريبة

غير أن فعالية استخدام الضرائب كوسيلة هامة لعلاج التضخم في الاقتصاد يعتمد على مدى وضوح الأوعية الضريبية وتنامي الوعي الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات، إلا أن الإفراط في فرض الضرائب وبصورة غير طبيعية يؤدي إلى التأثير على دخول الأفراد، مما قد يعمل على انتشار بعض الظواهر السلبية كالرشوة والتهرب من دفع الضريبة المفروضة على المشروعات الاستثمارية، هذا بالإضافة إلى إمكانية توقف بعض المشروعات الإنتاجية التي تعاني من انخفاض أرباحها نتيجة ارتفاع معدلات الضرائب المفروضة عليها بصورة تتعارض مع أهداف بقائها واستمرار نشاطاتها مما يؤثر سلبًا في انخفاض حصيلة الدولة من الضرائب.

بالإضافة إلى أن ارتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف من حوافز الإنتاج الاستهلاكي والاستثماري ما دام الناتج من الأرباح سيقتطع في شكل ضرائب

ب ** سياسة الإنفاق العام الحكومي:

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية، التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها، من خلال الموازنة العامة، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية التي يرمي إليها المجتمع، خلال فترة زمنية معينة وتعتبر النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة، وأداة لتحقيق أهدفها وتوجيه الاقتصاد وضمان الاستقرار الاقتصادي، كما يعكس النمو في حجم الإنفاق العام زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للتأثير على النشاط الاقتصادي، وهذا بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية.

حيث تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة، وتعمل هذه السياسة من خلال إحداث عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة، للتحكم في الموجات التضخمية أو الانكماشية، على أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار ظروف الأوضاع الخاصة لحركات النشاط الاقتصادي في البلدان النامية، من حيث ممارسة الحكومة لسياستها الإنفاقية وكذلك طبيعة ما يحكمها من ضغوط واتجاهات تضخمية أو انكماشية تحدد نوعية الإنفاق العام

ويتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وذلك لأن خفض الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستويات الدخول التي تولدها تلك النفقات وبالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، مما يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار، ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دورًا بارزًا في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة، وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية وضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد في تمويلها على استثمارات القطاع الخاص

وبما أن كبح الاستثمار قد ينتج عنه تخفيض مستويات الإنتاج والزيادة في معدلات البطالة، يبقى الاستهلاك الخاص هو محور عمل السياسة المالية لسهولة التأثير فيه، فالرقابة على الإنفاق الحكومي بالتقليل من حجم الاستهلاك أقوى أثرا ، وأكثر مفعولا من التأثير في حجم الاستثمار

وبغض النظر عما تتعرض له السياسة المالية من انتقادات إلا أنها أثبتت فعاليتها كوسيلة علاجية للأزمات الاقتصادية المختلفة لما تتمتع به أدواتها من تأثير كبير وفعال في التحكم في الظواهر التضخمية أو الانكماشية، فلقد ذهب العديد من الكتاب إلى أهمية الدور الذي تقوم به السياسة المالية من خلال استخدام الأدوات الضريبية وسياسات الإنفاق العام بصورة متوازنة لمواجهة التقلبات في النشاط الاقتصادي الناتج عن الاختلالات في الأسواق

ج ** إدارة الدين العام ورقابته (سياسة القروض العامة):

فالسياسة المالية في رقابتها وإدارتها للدين العام تعمل على سد العجز في منابع التمويل، وتعمل هذه السياسة على تحويل القوة الشرائية الزائدة من الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص أو مؤسسات القطاع العام ذات الفائض إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام.

ويتوقف نجاح سياسة القروض العامة في تحقيق أهدافها في مكافحة الضغوط التضخمية في الاقتصاد بالاعتماد على مصدرها وهنا يجب التفريق بين نوعين من القروض:

➢القروض التضخمية (الإصدار النقدي الجديد):

ويطلق عليها بالقرض العام الداخلي غير الحقيقي حيث لا يعدو في الحقيقة سوى وسيلة لخلق أو إصدار للنقود، ويتحقق ذلك عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الجهاز المصرفي، وقد تنشأ هذه القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات غير المصرفية من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة، غير أن تلك المدخرات تكون ناتجة عن الزيادة في كمية النقود من خلال التوسع النقدي، لكن قد يترتب على هذه السياسة نشأة التضخم، وارتفاعات الأسعار حيث لم تساهم هذه القروض في امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد والمؤسسات، حيث أن هذه القروض مولت بالإصدار النقدي.

القروض الحقيقية (الاقتراض من الجهاز غير المصرفي):

إن التمويل عن طريق الاقتراض من المؤسسات الحكومية أو هيئات القطاع العام ذات الفائض يمثل تمويلا بموارد حقيقية فهي تعتبر مدخرات حقيقية للعاملين في المؤسسات العامة، أو تقوم الحكومة من خلال هذا الأسلوب بإصدار أوراق مالية (سندات حكومية أو أذون خزانة) في السوق، أو عن طريق البنك المركزي للجمهور والمتعاملين في السوق المالي حيث تمثل تلك المدخرات جزءا من القوة الشرائية في الاقتصاد، وبالتالي تؤدي إلى انخفاض في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق استقرار في الأسعار.

❷-الإجـراءات المـالية المباشرة (القيود المباشرة):

إن ارتفاعات الأسعار المستمرة وما تخلفه من نظرة تشاؤمية، مردها فضلا عن النتائج السلبية للآثار التضخمية، إلى ما تحدثه سلسلة الارتفاعات المتواصلة في مستويات الأجور، منتجة ما يعرف بلولب الأسعار والأجور المرتفعة، وقد تعجز العديد من السياسات الاقتصادية عن إيقاف تِلْكُم الحركة المستمرة من الارتفاعات، لفشلها في توزيع الموارد الإنتاجية، والتحكم في عمليات الإنتاج، والتوفيق بين المظاهر الاقتصادية الأخرى كعوامل العرض والطلب، حيث لا يصبح لا غنى عن تدخل السلطات الحكومية بفرض رقابة مباشرة على حركات الأسعار والأجور، وقد اعتبرت حركة الأجور العنصر الفعال في حركات لولب الأسعار-الأجور، باعتبارها الدافع الأول لارتفاعات الأسعار.

فأي ارتفاع في مستويات الأجور سوف يعقبه ارتفاع في مستويات الأسعار لا محالة، بحيث تبقى الأجور عاملا مهما لارتفاعات الأسعار، وهذا ما يشاهد في كثير من البلدان، وخاصة تلك التي اكتمل فيها التنظيم النقابي، فبمجرد مطالبة العمال أو نقاباتهم برفع الأجور تتجه الأسعار إلى الارتفاع.

وعلى العكس في حالة انخفاض الأجور فلا يوجد مبرر أمام المنتجين لرفع أسعار منتجاتهم، وكذلك ففي مجال الرقابة على حركات الأجور يتحقق عامل المرونة في ضبط تغيراتها بالنسبة للأسعار، لخضوعها لعناصر المساومة والاتفاقيات مع الاتحادات النقابية والمهنية، لضمان بقاء الأجور متماشية مع التكاليف الضرورية للإنتاج، في حين أن الأسعار تخضع في الغالب لتشريعات القوانين والإجراءات الإدارية والتنظيمية فضلا عن العوامل الطبيعية

من الطبيعي أن تحاول الدولة علاج التضخم بأي طريقة كانت، خصوصا وأن استمرار ارتفاع الأسعار يسبب لها تهديدا وإزعاجا كبيرا، فتلجأ السلطات الحكومية إلى الإجراءات المالية المباشرة التي تمنع ارتفاع الأسعار بحكم القانون، لذا وعلى ضوء ما سبق ذكره، سيتناول هذا المطلب مدى فعالية سياسة الرقابة على الأجور والأسعار في معالجتها لظاهرة التضخم من خلال العنصرين الآتيين:

سياسة الرقابة المباشرة على الأجور، سياسة الرقابة المباشرة على الأسعار

أ** سياسة الرقابة المباشرة على الأجور:

تلعب نفقات الإنتاج دورًا هامًا في تحديد مستويات الأسعار، وتمثل الأجور العنصر الأكثر أهمية في التكاليف الإنتاجية، حيث تؤدي الارتفاعات غير المنتظمة والمتسارعة في معدلات الأجور، إلى حدوث ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار، حيث تعتبر الارتفاعات في مستويات الأسعار بمثابة انعكاس للزيادة في معدلات الأجور، وبصورة خاصة عند زيادة معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، ويحدث ذلك عند قيام الدولة بزيادة معدلات الأجور أو خلق فرص عمل لاستيعاب العاطلين من حاملي المؤهلات الجامعية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، دون أن يصاحب تلك الزيادة في الدخول زيادة في الإنتاجية

مما يولد قوة شرائية زائدة تساهم في زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة الجهاز الإنتاجي، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد وارتفاع في مستويات الأسعار المحلية، كما تلعب الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية دورًا بارزًا في تفاقم الضغوط التضخمية في البلدان الرأسمالية المتقدمة نتيجة الزيادة في معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية وخاصة النقابات القوية التي تطالب بزيادة في معدلات الأجور بغض النظر عن الزيادة في الإنتاجية

وعليه فإن إيقاف تيار الارتفاعات الخاصة بلولب الأسعار-الأجور، يتطلب ويفرض رقابة مباشرة على تضخمات الأجور من طرف الحكومة، فلا تترك النفقات الإنتاجية حرة في تكوين سلسلة متتابعة من الارتفاعات التضخمية تبعا لارتفاع الأسعار، وتكمن المشكلة الأساسية أمام سياسة الرقابة على الأجور في تحقيق نوع من الربط التوازني بين معدلات الأجور ومستويات الإنتاجية المحققة، لذا فإنه مهما بلغت مبررات الزيادة في معدلات الأجور فيجب ضمان سياسة توازنية بحيث تتناسب الزيادة في معدلات الأجور مع الزيادة في معدلات الإنتاجية، بما يحقق استقرارا في المستوى العام الأسعار

ب** سياسة الرقابة المباشرة على الأسعار:

تعتبر سياسة الرقابة المباشرة على الأسعار مفضلة عن سياسة الرقابة على الأجور، كونها تقتضي التدخل المباشر من قبل السلطات الحكومية بوضع قيود على ارتفاعات الأسعار والحد منها بواسطة ما يسمى بسياسة «تثبيت الأسعار»، أو«تسقيف الأسعار» بحيث تهدف هذه السياسة إلى وضع حد أعلى لأسعار السلع الاستهلاكية. وذلك بوضع ضوابط قانونية تعمل على وقف الارتفاع في الأسعار، بحيث تحدد الأسعار إداريا، ويعمل ذلك على توفير السلع الأساسية بأسعار تناسب القدرة الشرائية لمختلف شرائح المجتمع

و يتم تحديد أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية بما يكفل عدم تحكم كبار المنتجين والمستثمرين بأسعارها، بهدف حماية الأفراد من الاحتكار، وتحدد الأسعار عند مستوى أقل من المستوى الذي يمكن أن يتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب .غير أن استخدام وسيلة الرقابة على الأسعار هي محاولة لكبت التضخم أكثر منها للسيطرة عليه بفعالية، فمن خلال تطبيق هذه السياسة نلاحظ أن السلطات تعالج الأعراض بدلا من الأسباب الأساسية للتضخم، وستكون النتيجة هي انتشار حالات التعامل في السوق السوداء وتخزين السلع لحين ارتفاع أسعارها.

2.1. السياسة النقدية وانحسار التضخم:

من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية هو التحكم في حجم المعروض النقدي، والعمل على ثباته على الأقل، خاصة في حالات مستويات الأسعار المرتفعة، فإذا رأت السلطة النقدية بأن هناك قيم نقدية أكثر من حجم الإنتاج الحقيقي؛ فيلزم البنك المركزي تطبيق أدوات السياسة النقدية التي تحد من عملية الإصدار النقدي سنتحدث أولا عن الإجراءات العلاجية لدى البنك المركزي ثم نركز على موضوع الاتجاه الجديد للسياسة النقدية ألا وهو استهداف التضخم.

يستعمل البنك المركزي ثلاث أدوات غير مباشرة يستطيع من خلالها السيطرة على عرض النقود ومعدل الفائدة وقابلية البنوك على منح الائتمان وهي:

أ ** تطبيق أداة رفع معدل إعادة الخصم:

فالبنوك التجارية تلجأ إلى المقرض الأخير في حال حاجتها للسيولة فتقوم بطلب إسالة ما لديها من أوراق مالية (أسهم وسندات) من البنك المركزي، نظير قبول تحمل (الخسارة) جرّاء سعر إعادة الخصم، فإذا كان الاقتصاد يعاني من حالات تضخم، فإنه يتبع سياسة نقدية انكماشية يحجم من خلالها عن قبول إعادة خصم الأوراق المالية على البنوك التجارية.

إن عملية إعادة خصم الأوراق المالية ما هي في الأخير إلا قبول تمويل البنوك التجارية، بواسطة عمليات إصدار نقدي جديدة؛ فإذا أراد البنك المركزي الامتناع عن ذلك فإنه يرفع من سعر إعادة الخصم، وهو ما يؤدي إلى خيارين:

- أولهما الامتناع الكلي أو شبه الكلي للبنوك التجارية عن قبول سعر إعادة الخصم المرتفع وهو ما يعني نقص السيولة لديها وعدم التوسع أكثر في الائتمان.
- ثانيهما قبول سعر إعادة الخصم المرتفع، وتحميل ذلك الارتفاع على زبائن البنوك التجارية، ويظهر هذا التحميل في ارتفاع سعر الخصم للأوراق التجارية لدى البنوك التجارية، وهو ما يلزم هذه الأخيرة على رفع أسعار الفائدة عند منح الائتمان (منح القروض)، فيقلُّ الإقراض. ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى رغبة أصحاب الفائض المالي أو المستثمرين الماليين إلى إيداع ما لديهم في البنوك التجارية رغبة في تحقيق ربح جرّاء ارتفاع أسعار الفائدة في السوق النقدية.

ب ** تطبيق أداة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:

للبنك المركزي القدرة على تقييد البنوك التجارية وإجبارها على عدم التوسع في خلق النقود الخطية أو ما يسمى بنقود الودائع. فيلجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الإجباري، والبنوك التجارية تلتزم بذلك وهو ما يزيد من نسبة السيولة لديها أو التي تودعها في خزائن البنك المركزي، فتنحصر قدرة البنوك التجارية على عدم قدرتها على التوسع في خلق نقود الودائع.

ج ** الدخول بائعا أو مشتريا في سوق الأوراق المالية:

ويستخدم البنك المركزي الوسائل الكمية عادة بشكل أوسع نظرا لسهولة استخدامها وكذا إلزاميتها، فالفرق واضح مثلا بين الإقناع الأدبي كأداة نوعية ومعدل الاحتياطي القانوني كأداة كمية، وباعتبار أن السوق المفتوحة هي من الوسائل الكمية إلا أنها غير ملزمة لأطراف السوق المالية أو حتى السوق النقدية كونها تعتمد على إغراء المستثمرين بواسطة رفع أو خفض أسعار الفائدة.

ففي حالات التضخم المرتفعة وضمن خطة السلطة النقدية الحد من ارتفاع مستويات الأسعار أو محاولة تثبيت أسعار التضخم؛ تعمد السلطة النقدية إلى بيع الأسهم والسندات في السوق المالية ولو بأسعار منخفضة وبنسبة أرباح مرتفعة حتى تمتص جزءا من السيولة النقدية التي يعتقد البنك المركزي أنها أُصدرت بكميات تفوق حجم الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات.

د** تطبيق أدوات السياسة النقدية المباشرة أو النوعية:

حيث يقوم البنك المركزي بالتوسع أو الحد من قدرة البنوك التجارية في منح أو قبول الائتمان عن طريق أدوات السياسة النقدية المباشرة، فبما أن البنك المركزي وبمؤسساته له من القدرة على تقدير الوضعية النقدية وما يتطلبه الاقتصاد من سيولة نقدية أو الإحجام عنها، فبناءً على هذه التقديرات والإحصائيات لمعدلات المؤشرات المختلفة (النمو، البطالة، التضخم...) يقوم البنك المركزي بأخذ قرارات يتوجه من خلالها مخاطبا البنوك التجارية بوجه خاص للاتجاه نحو تطبيق تعليمات البنك المركزي.

فإذا أراد هذا الأخير الحد من معدلات التضخم نتيجة ارتفاع في المعروض النقدي؛ فإنه يرسل خطابات إقناع للبنوك التجارية يوجهها فيها للتخفيف من منح الائتمان، وعادة ما يكون هذا الخطاب قويا إذا كان يوجه البنك التجاري لمنح ائتمان لقطاع دون آخر؛ فقد يشجع البنك المركزي التوجه نحو تمويل القطاع الفلاحي ضمن خطة اقتصادية للدولة إذا رأت تذبذبا في الإنتاج الفلاحي. وهو ما ينعش هذا القطاع الحيوي.

2- دور السياستين المالية والنقدية في كبح ضغوط الركود والكساد والبطالة.

يعتقد أنصار المدرسة الكينزية أن معالجة مشكلة البطالة، والتحول من الركود إلى الانتعاش، فإنها تتطلب زيادة الادخار والتراكم والإنتاجية، وإعادة تأهيل القوى العاملة من خلال برامج واسعة للتدريب وإعادة التدريب، وينادون في حال استفحال البطالة بالعودة إلى سياسة الأشغال العامة الكبرى التي تهدف إلى خلق فرص واسعة للتشغيل والدخل.

ويعتقد النقديون أن هناك معدل بطالة وحيد يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأن أي محاولة لتقليل معدل البطالة، فإن تلك المحاولة سوف تقترن بتسريع معدل التضخم من خلال زيادة كمية النقود في التداول، لهذا يتعين على الحكومات الحذر عند مواجهة مشكلة البطالة، وأنه ليس من الممكن علاجها من خلال سياسات التوسع النقدي كما أوصى كينز.

يعتقد أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض بأن أزمة البطالة والركود لا تكمن في نقص الطلب الكلي الفعال كما يرى الكينزيون، بل في نقص قوى العرض، ويرون أن للخروج من هذه الأزمة، لابد من العمل على إنعاش الحوافز التي من شأنها أن تزيد من قوى الادخار والاستثمار والعمل والإنتاج، كما يرون أن تخفيض معدلات البطالة، سيؤدي إلى زيادة قوى العرض من السلع والخدمات، وإلى تخفيض في الأسعار ومعدل التضخم، ويرون أن القضية المركزية في مكافحة البطالة والركود هي خفض معدلات الضرائب على الدخل والثروة والذي سيؤدي بدوره إلى زيادة فرص التشغيل لقوى العمل

3- السياستان المالية والنقدية وتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

1.3. إجراءات السياستين لتقليل العجز في ميزان المدفوعات:

تعمل السياسة النقدية المقيدة أو الانكماشية عن طريق التحكم في تكلفة وإتاحة الائتمان؛ على خفض عرض النقود، وبالتالي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة المحلية. هذا بدوره يثبط الإنفاق على الاستثمار المحلي ويخفض الدخل الوطني (عن طريق عملية المضاعف)؛ ما يؤدي إلى انخفاض في الواردات، وبالتالي يخفض العجز في ميزان المدفوعات.

وعلاوة على ذلك، فإن الارتفاع في أسعار الفائدة المحلية يجذب رؤوس أموال أجنبية؛ التي تساعد الدولة على تمويل العجز في ميزان المدفوعات وتخفف من الضغط الواقع على احتياطاتها الرسمية من الصرف الأجنبي. والانخفاض في عرض النقود يسبب أيضا انخفاضا في الأسعار الداخلية بالنسبة إلى الأسعار في الدول الأخرى مما يسبب تحويل الإنفاق، لكل من المواطنين والأجانب، من المنتجات الأجنبية إلى المنتجات المحلية؛ فتقل الواردات، وتزيد الصادرات، ومن ثم يحدث تحسن أكبر في الحساب الجاري بميزان المدفوعات.

وعليه فإن التغيرات في عرض النقود عن طريق السياسة النقدية تميل لأن تؤثر على ميزان المدفوعات إلى حد ما، عن طريق كلا من تغيرات أسعار الفائدة وتغيرات في الأسعار الداخلية.

فمثلا إذا كانت دولة ما تعاني عجزا مستمرا في ميزان مدفوعاتها فإنها تخفض من عرض النقود عن طريق أدوات السياسة النقدية إلى جانب إجراءات أخرى كالزيادة في الضرائب والحد من الإنفاق الحكومي، حيث تؤدي هذه الإجراءات إلى تخفيض مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات؛ وفي هذه الحالة سينخفض الإنفاق المحلي مباشرة ومعه الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة، وجزء من الإنفاق المحلي سينصب على الإنتاج المحلي الذي يحدث بدوره آثارا للمضاعف التي تخفض الإنفاق المحلي معه، ومعه الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة أكثر

والانخفاض في الإنفاق المحلي قد يخفض الطلب الداخلي على السلع القابلة للتصدير؛ ومن ثمّ يحرر سلعا أكثر من الاستهلاك المحلي نحو التصدير؛ وقد يؤدي الانخفاض في الإنفاق والإنتاج المحلي إلى بعض الانخفاض في الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية؛ مسببا تحويل إنفاق، كلا من المواطنين والأجانب، من السلع والخدمات الأجنبية إلى تلك المنتجة محليا. ونتيجة هذه العمليات كلها سيكون هناك تحسن في ميزان المدفوعات، للإشارة سيكون هذا التحسن مصحوبا بانخفاض في الدخل والتوظف.

2.3. محددات نجاح السياستين المالية والنقدية في تحسين ميزان المدفوعات:

إن فعالية الإجراءات النقدية والمالية الانكماشية المؤدية لتحسين ميزان المدفوعات وبوجه أخص الحساب الجاري، تتحدد بعاملين أساسيين هما:

❶. مدى قدرتها على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات.

❷. مدى ما يمكن من أن ينتج عن الانخفاض في الطلب الكلي على السلع والخدمات من نقص في الواردات وزيادة الصادرات. ومن ثمّ يمكن أن تكون هذه الإجراءات فعالة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات كلما كانت قدرتها على تخفيض الطلب الكلي كبيرة، وكلما نتج عن الانخفاض في الطلب الكلي نقص كبير نسبيا في الواردات وزيادة كبيرة في الصادرات.

وتتوقف هذه الإجراءات على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات، على حجم المضاعفات التي تظهر قوة كل منها في تغيير مستوى الطلب الكلي: (مضاعف الإنفاق الحكومي، مضاعف الضرائب، مضاعف كمية النقود)؛ فكلما كان حجم هذه المضاعفات كبيرا كلما كانت هذه الإجراءات أكثر قدرة على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات. أما مدى ما ينتج عن الانخفاض في الطلب الكلي من نقص في الواردات وزيادة في الصادرات، فهو يتوقف على مدى أهمية القطاع الخارجي في الاقتصاد الوطني.

المحاضرة التاسعة

شكرا لكم
على حسن المتابعة والإصغاء

جامعة الشهيد حمّه لخضر – الوادي-الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

دروس في مقياس:

السياسات الاقتصادية

المستوى: أولى ماستر (السداسي الأول)
التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

المحاضرة العاشرة
والحادي عشر "10.11"

إعداد الدكتور: عبد الجليل شليق

السياسات البنيوية أو الهيكلية

سادسا – السياسة الصناعية

1.تعريف السياسة الصناعية

يعنى بالسياسة الصناعية جملة التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومات لتشجيع الأنشطة الإنتاجية الصناعية داخل البلد، وإحلال المنتجات المصنَّعة محليا مكان تلك المستوردة من الخارج (سياسة إحلال الواردات)، أو حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، أو توجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة نظرا لأهميتها الإستراتيجية أو لعوائدها المرتفعة، أو لأي اعتبار آخر تراه الحكومة

2.أنواع السياسة الصناعية

1.2..السياسات الصناعية العمودية (المباشرة)

هي مجموعة الإجراءات على المدى القصير منسقة وهادفة تصب كلها في مصلحة الصناعة وعلى الرغم من الحريات الاقتصادية وحرية عمل المؤسسات، فإن كل سياسة صناعية تتضمن تدخلات مباشرة في شروط عمل الصناعة وفي إستراتيجيات التصنيع

كما يمكن تعريفها على أنها مجموعة من الإجراءات والأدوات تملكها الدولة التي من شأنها التأثير على قطاع معين وسلوكاته الصناعية.

6.2.. السياسات الصناعية الأفقية (غير المباشرة)

تقوم الدولة بتطبيق أحد أو جملة من التدابير التي تؤثر على صيغة الشروط القاعدية مثل الزيادة المعتبرة في الأسعار وعوامل الإنتاج.

وعرفت بأنها " تعمل على التنمية الصناعية بحيث لا تميز بين فروع ومناطق النشاط الاقتصادي وتكون دائمة.

تستطيع الحكومات بواسطة السياسات الصناعية الأفقية إيجاد البيئة المواتية اللازمة لتعزيز التنمية الصناعية من خلال تيسير الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الإطار القانونية والمؤسسية، بالإضافة لتوسيع نطاق البنية التحتية.

3. أدوات السياسات الصناعية

1.3. سياسة الترخيص الصناعي:

تعتبر هذه السياسة من أهم وسائل التأثير على هيكل الصناعة وبالأخص ظروف الدخول إلى الصناعة ومستوى التركز فيها من خلال تأثيرها المباشر على عدد المؤسسات في الصناعة والغير المباشرة على أحجامها وكذلك الحجم الكلي للصناعة، وكلها متغيرات تدخل في حساب درجة التركز في الصناعة، وإذا تمعنا في معايير الترخيص الصناعي التي تسترشد الجهات المسؤولة بها في منح التراخيص الجديدة، نجد أن أهمها الطاقة الإنتاجية للمصانع المنتجة مقارنة بحجم سوق السلعة المنتجة (الطلب الكلي) أو بمعنى آخر مدى وجود طاقة إنتاجية فائضة.

2.3.سياسة الحماية الجمركية:

تشكل الحماية الجمركية للصناعات الوطنية إحدى الوسائل الرئيسية لتشجيع وتدعيم هذه الصناعات، خاصة في الدول النامية ذات الصناعات الناشئة، حيث تتمثل أهمية هذه السياسة من خلال مبادئ السياسة الصناعية التي تشمل تقديم الحوافز لمشاريع القطاع الصناعي، وحماية الصناعة المحلية من أولوياتها الأساسية من خلال إجراءات هي:

-عن الإعفاء من الرسوم أو تخفيضها فيما يتعلق بالتجهيزات الصناعية وكذلك المواد الأولية اللازمة؛

-رفع الرسوم على السلع المصنعة وخاصة الكمالية منها أو التي توجد صناعات مماثلة لها؛

-أوضاع جمركية كالإدخال المؤقت أو رد الرسوم عند إعادة التصدير

3.3 سياسة القروض الصناعية:

تساهم القروض الصناعية أيضا في التأثير على مؤشرات أخرى في الصناعة كمستوى التركز من خلال تأثيرها على عدد المؤسسات وظروف الدخول إلى الصناعة عن طريق تسهيل التغلب على متطلبات رأس المال كأحد العوائق الرئيسية إلى الصناعة.

4.3.سياسة المشتريات الحكومية:

تقوم هذه السياسة بصورة عامة إلى تفضيل المنتجات ذات المنشأ الوطني على غيرها من مثيلاتها الأجنبية متى كانت محققة للغرض الذي تقرر التأمين من أجله ولو كانت تقل مواصفاتها عن مثيلاتها الأجنبية، على أساس إجراء المنافسة بين هذه المنتجات في حالة تعدد المصانع المنتجة لها، لأن السلطات العمومية من خلال مشترياتها يمكن أن تمارس بعض التأثير على التطور الصناعي، إذ يمكن لسياسة الشراء لدى الإيرادات العمومية أن تؤدي دورا مؤثرا، فالدولة الساعية إلى الضبط الاقتصادي والوصية على الاقتصاد الوطني تنظر إلى الأشياء من زاوية واسعة، وبالتالي لا تركز على سعر المنتجات المحلية في اتخاذ قرار الشراء.

5.3. سياسة الإعفاء من ضرائب الشركات:

نجد أن سعي الدول لزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية، تقوم بإعفاء المنتجات لمصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية والكثير من الضرائب المحلية كالرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي، كما أن الدولة تمكن الشركات المحلية من السيطرة على الأسعار في الأسواق الداخلية ذلك من خلال إعفاء هذه الشركات من الضرائب مثل الإعفاء الكلي أو تخفيض نسبة ضريبة الدخل أو الأرباح والعقارات خلال مدة معينة.

هذه السياسة بقدر ما هي ذات فعالية في تحفيز الاستثمار الصناعي فإنها يمكن أن تستخدم أيضا في التأثير على أبعاد هيكل الصناعة، كمستوى التركز وظروف الدخول إلى الصناعة من خلال تأثيرها على عدد المؤسسات في الصناعة، غير أن أكثر استخدام في مجال هيكل الصناعة قد يكون من خلال تأثيرها على حجم مشاركة رأس المال الأجنبي بربط الإعفاء من ضرائب الشركات بالحد الأدنى من مساهمة رأس المال الوطني.

4.أهداف السياسة الصناعية:

إن تدخل الدولة في الاقتصاد الخاص بها ورفعه ضمن إطار السياسات الصناعية التي تعتبر الوسيلة الوحيدة كمبرر تدخل الدولة للوصول إلى أهداف محددة متمثلة في:

-تسريع الصناعة والتكيف مع المتغيرات الهيكلية؛ وتوفير بيئة مواتية للتعاون بين الشركات؛

-تعزيز أفضل نتائج الابتكار والبحث والتكنولوجيا واستغلالها؛

-إعفاءات قانونية خاصة تمكن من وجود بيئة أكثر تحررا؛

-إنشاء وتكوين المواهب النادرة والمتخصصة في المشاريع لخلق ثروة صناعية؛

-التنسيق في النظام التعليمي من أجل تحديث المعارف والمهارات لاسيما التي تتطلبها الصناعة؛

-التنمية الصناعية على نحو يتلاءم مع الحفاظ على الطاقة والاهتمام بالبيئة؛

-ضمان الفعالية من حيث التكلفة والإنتاج عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات العامة؛

-تمكين القطاع التقليدي لمواجهة التحديات العالمية من خلال التكنولوجيا وتحسين الإنتاج؛

تهدف إلى تسريع النمو الصناعي في الدولة عن طريق الاستثمار في الصناعة والبنية التحتية من خلال ضبط مناخ ملائم لصناعة إنتاج.

سابعا – السياسة الزراعية

1.تعريف السياسة الزراعية:

تحدد السياسات الزراعية بمضمونها الشامل أهداف اقتصادية واجتماعية لقطاع الزراعة والنشاط الزراعي يتعين تحقيقها خلال فترة زمنية معينة في ضوء المحددات الطبيعية والبشرية والمائية والبيئية، إذا السياسة الزراعية هي حزمة التوجهات والقرارات التي تنتهجها الدول، بموجب القوانين والتشريعات والبرامج في سبيل توفير الغذاء وتحديد أنماط الحياة الزراعية وسياسات الإنتاج وتركيب المحاصيل.

وبوصفها جزء من السياسة الاقتصادية، تعرف السياسة الزراعية بأنها فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة

2.أهداف السياسة الزراعية:

وتهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين أساسيين ويتضمن الهدف الأول في تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية، بينما يتضمن الهدف الثاني تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين؛ أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن، وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي قصور مثل هذه السياسة. وتتمثل السياسة الزراعي " في مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي، وهي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية

1.2.تحقيق الأمن الغذائي:

يعني توفير الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن كل الناس في كل الأوقات للحصول علي ما يحتاجونه من غذاء أساسي يكفي لحياة صحية ونشاط إنتاجي طبيعي

و انطلاقا من هذا التعريف يمكن للمجتمع أن يحقق أمنه الغذائي بالإنتاج المحلي أو الاستيراد مع تفضيل الخيار الأول –الإنتاج المحلي- إذا لم يكن مكلفا ، فكلما كانت النسبة الأكبر من الاحتياجات المجتمع الغذائية منتجة محليا كلما كان ذلك أحسن لاستمرارية و عدم تهديد الأمن الغذائي و انطلاقا من هنا تبرز أهمية الموارد الطبيعية الزراعية (أراضي ،مياه) في استغلالها كعوامل محددة للأمن الغذائي

2.2.المساهمة في التنمية الاقتصادية:

تساهم الزراعة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال ثلاث المجالات رئيسية:

- الإسهام الإنتاجي: وهو مقدار ما تضيفه الزراعة إلى الدخل القومي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي.
- الإسهام السوقي: وذلك من خلال ما تقدمه الزراعة من فرص للتنمية في قطاعات الاقتصاد القومي.
- الإسهام الموردي: وذلك من خلال ما تقدمه الزراعة من موارد اقتصادية يمكن تسخيرها لاستخدامات القطاعات الأخرى خاصة موري العمل ورأس المال.

بالإضافة إلي توجيه استثمارات القطاع الصناعي فإنه أيضا يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال:

- توفير كميات أكبر من الموارد الغذائية لمواءمة الزيادة السكانية.
- التوسع في إنتاج المواد الأولية لأغراض الصناعة.
- زيادة الطلب علي السلع المصنعة بسبب زيادة الدخول في أجور عمال القطاع الزراعي.
- زيادة الصادرات الزراعية ومن ثم توفير النقد الأجنبي الذي يمكن من الاستيراد مدخلات جديدة للصناعة.
- إن استخدام تقنيات حديثة في مجال الزراعة سوف يؤدي إلي زيادة إنتاجية القطاع الزراعي وهذا ما ينجم عنه تخفيض قوة العمل التي تتجه في شكل عمالة رخيصة إلى القطاع الصناعي.
- الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلي الحكومة عنة طريق الضرائب و التي يعاد استثمارها في مجال التنمية.

✓ المحافظة على الموارد المائية:

تضع ندرة المياه على المستويات العلمية والإقليمية والوطنية تحديات كبيرة وقاسية أمام الحكومات الوطنية لهذه الدول وأمام الهيئات والمنظمات الإقليمية والعلمية.

يمكن تلخيص الأهداف فيما يلي:

- توجيه أداء القطاع الزراعي ليتماشى مع الأهداف الوطنية العامة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، ورفع مستويات الدخول، وزيادة القدرة على التصدير، وخلق المزيد من فرص العمل للحد من البطالة.
- تحقيق أعلى معدلات ممكنة من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستراتيجية دون التضحية بمبدأ كفاءة استخدام الموارد الزراعية خاصة موردي الأرض والمياه.
- زيادة فعالية أجهزة البحث الزراعي وتطوير ونشر التكنولوجيا
- تحفيز القطاع الخاص للمشاركة بفعالية في جهود التنمية الزراعية
- تطوير أداء القاعدة العريضة من صغار المزارعين وتوجيههم للتفاعل مع متطلبات السوق الداخلي والخارجي

3.أنواع السياسات الزراعية

1.3.سياسات التوجيه الزراعي:

تجمع سياسات التوجيه الزراعي بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، ولقد انطلقت سياسات التوجيه الزراعي من هدف رئيسي وهو تحسين فعالية النشاط الزراعي، ولم تتدخل الحكومات إلا إذا كان التدخل ضروريا لخدمة هذا الهدف؛ ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة، ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية.

2.3.سياسات الإصلاح الزراعي:

وقد طُبقت في معظم البلدان النامية من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية الأخرى كإسبانيا وإيطاليا.....الخ. وقد كانت منطلقات معظم هذه السياسات الإصلاحية تتحدد في:

- تحديد الملكية بسقف أعلى، ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو بدون تعويض.
- توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون.
- فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

4.أدوات السياسة الزراعية:

1.4.سياسة الدعم وحماية الزراعة:

في معظم الدول المتقدمة صناعيا والتي من أهدافها الأساسية: الحفاظ على مصالح المزارعين، تطوير دخولهم وضمان عدم تذبذبها لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء وتوفير استقرار نسبي في الأسعار لكل من المنتجين والمستهلكين، كبح عملية الهجرة الريفية والحيلولة دون الإضرار بالبيئة، ولتحقيق تلك الأهداف يجب على هذه الدول أن تتحكم بعوامل الإنتاج الزراعي وبالإنتاج وتفرض سيطرتها على الأسعار الزراعية وعلى التجارة الدولية وكذا المنتوجات والموارد الزراعية وذلك من خلال اتحاد نوعين من الإجراءات:

- ✓ إجراءات داخلية: تتضمن حصص الإنتاج (أي حق المنتج في بيع كمية معينة من إنتاجه بسعر محدد ومضمون من قبل الدولة) والتحكم في عوامل الإنتاج وأسعار التدخل (استعداد الدولة للشراء بهذا السعر) والأسعار المستهدفة ودعم المستهلك، إضافة إلى القيود غير الكمية.
- ✓ إجراءات أو حواجز الحدود: وتتناول تنظيم أو تقنين الواردات والصادرات الزراعية من خلال التعريفة الجمركية الثابتة والمتغيرة وهذا لدعم الصادرات، وتفرض الحكومة الأمريكية مثل هذه القيود على كثير من الواردات الزراعية كالفول السوداني والسكر، حيث تتعارض أحيانا مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

2.4. سياسة الائتمان والاستثمار الزراعي:

تعتبر السياسات التمويلية من أهم دعائم النمو الاقتصادي في قطاع الزراعة كما تعد أيضا من أهم السياسات المؤثرة في الإنتاجية والنمو والاستقرار في الإنتاج الزراعي.

فبعض الدول العربية تتوفر لديها الإمكانيات الطبيعية والبشرية اللازمة لتحقيق معدلات إنمائية سريعة في المجال الزراعي ولكن تعوزها الموارد المالية بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك يلعب رأس المال والمؤسسات التمويلية دورا مهما في كل دولة ويؤثر تأثيرا بالغا في النشاط الزراعي والمشروعات والبرامج الزراعية ولكن نتيجة لندرة الموارد الرأسمالية يعاني المزارعين في البلدان العربية مشاكل تتعلق بالتمويل الزراعي.

3.4. السياسة السعرية الزراعية:

تلعب السياسة السعرية الزراعية دورا هاما في تحقيق الاستقرار السعري في أسواق السلع الزراعية وما يترتب عليها من تحقيق الاستقرار السعري في أسواق السلع الزراعية وما يترتب عليها من تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين، فضلا عن دورها في توجيه الاستهلاك من السلع الزراعية وتوزيع الدخل وزيادة إيرادات الدولة وتوفير احتياجات التصدير.

قائمة المراجع والمصادر

- إسماعيل عبد الرحمن وحربي محمد موسى عريقات: **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999
- أكرم حداد ومشهور هذلول: **النقود والمصارف**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005
- بلعزوز بن علي: **محاضرات في النظر ت والسياسات النقدية**، ط2، ديوان المطوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006
- تومي صالح: **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2004
- جاسم محمد: **التجارة الدولية**، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008
- جيمس جوارتيني وريجارد استروب: **الاقتصاد الكلي" الاختيار العام والخاص"**، ترجمة: حمدي عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، السعودية، 1999.
- حامد عبد المجيد دراز وسميرة إبراهيم أيّوب: **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية: 2002
- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية: **أسس المالية العامة**، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: 2005
- خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي: **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط8، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006
- رحيم حسين: **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكريين الإسلامي والغربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2006
- ساموبلسن ونورد هاوس: **علم الاقتصاد**، مكتبة لبنان شرون، لبنان، 2006
- سامي خليل: **الاقتصاد الدولي**، ج2، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007

- السيد عطية عبد الواحد: **الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية "مع إشارة خاصة لمصر"**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004
- صالح مفتاح: **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005
- ضياء مجيد: **الاقتصاد النقدي"المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008
- عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
- عبد المطلب عبد الحميد: **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.
- غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي: **اقتصاد ت النقود والبنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- لحلو موسى بوخاري: **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها لسياسة النقدية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010
- وليد عبد الحميد عايب: **الآ ر الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010.**
- إيمان إسماعيل أنور دسوقي: **السياسة المالية واستهداف الاستقرار الاقتصادي، دراسة مقارنة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق، جامعة حلوان، مصر، 2014
- بن عبد الفتاح دحمان: **السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004
- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990– 2004**، أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر،2005
- حطاب موراد: **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016
- أزاد أحمد وسمير فخري: **انعكاسات السياسة المالية والنقدية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003**، مجلة دراسات إقليمية، العدد6، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2010

- عقبة عبد اللاوي وخليفة خالدي: **تيسير التجارة**، سلسلة جسر التنمية، العدد 158، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2022
- رجاء عزيز بندر: **استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان مية في السياسة النقدية**، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، بدون ريخ
- شاري سبيغل: **مذكرات السياسات المتعلقة لإستراتيجيات الإنمائية الوطنية**؛ السياسات المتعلقة لاقتصاد الكلي والنمو، مذكرات توجيهية في السياسات، الإستراتيجية الإنمائية الوطنية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لأمم المتحدة، نيويورك، 2007
- عماد موسى: **تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية**، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد16، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أغسطس 2005
- نذير عبد الرزاق: **السياسات الاقتصادية الكلية**، مطبوعة محكمة موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية، سنة أولى ماستر، تخصص اقتصاد بنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2018.
- إ د عبد الفتاح النسور: أساسيات الاقتصاد الكلي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

- *Abraham Akampurira: **Monetary Policy and Public Finance, An Aspect of Development**, Anachor Academic Publishing, Hamburg, Germany, 2015*
- *Benassy Quéré A, Coeuré B, Jacquet P et Pisani Ferry, **Politique Economique**, édition boeck, Bruxelles,2004.*
- *Bernard BERNIER et Yves SIMON: **Initiation à la macroéconomie**, 8e édition, DUNOD, PARIS. 2001.*
- *Claude JESSUA, Christian LABROUSSE, Daniel VITRY: **Dictionnaire des sciences économiques**,P.U.F,Paris. 2001*